جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

تخصص : سياسات عامة

إعداد الطالب:
بلخيري رضا

يوم:24/09/2020

إشكالية الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لجنة المناقشة:

بن عبد الرزاق حنان	أ حم .أ	جامعة بسكرة	رئيسا
لعور راضية	.د .أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
بن حسين سليمة	أ سم .أ	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية:2019-2020

الإهداء

إليك أمي

إليك أبي

أهدي هذه الثمرة من ثمار الجهد الذي تلقيته عنكما ، فتفضلا بقبولها مني دليل حب خالد و احترام عظيم.

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي و أخواتي و إلى كل الأصدقاء و الزملاء و الزميلات ، واخص بالذكر زميلي هوام علاء الدين رحمه الله (متوفي).

كلمة شكر

بعد إنجاز هذا العمل لا يسعني إلاّ أن أحمد اللّه عز و جلّ على أن أمدّني بالقوة و الصبر على مواصلة هذا البحث و إتمامه.

كما أتقدّم بجزيل الشكر و عظيم التقدير للأستاذة المشرفة لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة.

و لا يفوتني أن أعبّر عن تقديري الخالص و أمنياتي إلى كلّ من أمدّني بيد المساعدة و التشجيع لإعداد هذا البحث.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

المطلب الأول: تعريف الإرهاب والمفاهيم المشابهة لمصطلح للإرهاب

المطلب الثاني: أهداف الإرهاب

المطلب الثالث: دوافع الإرهاب

المطلب الرابع: أشكال وأنواع الإرهاب

المبحث الثاني: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: لمحة حول أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الثاني: أسباب ودوافع أحداث 11 سبتمبر 2001

الفصل الثاني: آليات مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول: مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني

المطلب الأول: على المستوى الأمني و السياسي

المطلب الثاني: على المستوى القضائي والقانوني

المطلب الثالث: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية العربية 1998

المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية الإفريقية والإتحاد الإفريقي

المبحث الثالث: آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي

المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: الدور الأوروبي في مكافحة الإرهاب

الخاتمة

مقـــدمـــــة

خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين شهد العالم العديد من حوادث الإرهاب، والذي يعد من أخطر الظواهر التي تهدد الشعوب، نظرا لما يملكه من القوة والنفوذ والتوسع، وكما ازداد خطر الإرهاب عندما انتقل من العمليات التقليدية مثل العنف، التخريب، والاغتيالات، إلى جريمة دولية منظمة وكفاءة في العمليات الإستخبارية، باستخدام الوسائل الإلكترونية المتطورة، سواء كانت صادرة من دول أو جماعات أو أفراد، وتتمثل في أجهزة الحاسب الآلي، سواء كانت وسيلة أو هدف، ومن أمثلة ذلك، الفيروسات والتي تسبب في تدمير أجهزة الحواسب الآلية دون أي علم من أصحابها، ولعل أبرزها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن، لتبدأ الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك والتدخل في الشؤون الدولية، وأصبحت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب الذي يمثل العدو الجديد للولايات المتحدة، وكما تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية،

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أكثر التهديدات خطورة التي يشهدها العالم حيث أصبحت تهدد الحياة اليومية للإنسان، في أي مكان في العالم، كما أنها تعد ذات طابع محلي أو إقليمي ترتبط بدولة ما أو بحضارة، لكن الحقيقة التي تواعدتها الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة الإجرامية بلا وطن ولا دين ولا حتى هوية.

وكما تعتبر ظاهرة الإرهاب بشكل عام ظاهرة يعكسها تصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول، وهي في الحقيقة ظاهرة معقدة جدا، يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ويحكم مسارها، الأمر الذي جعل دراسة الظاهرة الإرهابية وآليات مواجهتها يأخذ منطلقات متنوعة، وهذا ما شكل منها خطرا وتهديدا أمنيا مستجدا، بالنسبة لدول حوض المتوسط وبقية دول العالم.

وكما أن موضوع إشكالية الإرهاب في المتوسط موضوع حساس لا يمكن حصره ضمن إطار محدود، إذ أنه يتناول جوانب متعددة تحلل جوانب مختلفة منها مشاكل عدم التكامل بين دول المنطقة،

و ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بمنطقة المتوسط حيث أصبح هذا الأخير، يحظى باهتمام أمريكي من خلال تلك الحادثة، بعد أن كانت المنطقة مهمشة لا تحظى باهتمام أي دولة من الدول باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

1- إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير الإرهاب على منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

2- التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالإرهاب وما هي أهدافه ودوافعه ؟
- فيما تتمثل أسباب ودوافع أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟
- كيف يمكن مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني ؟
- ما هي أهم مجهودات الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب ؟

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تعالج ظاهرة من الظواهر التي تعاني منها البشرية و تهدد استقرار الدول، نظرا لما تشكله من خطر على حياتهم وممتلكاتهم وحالة اللا استقرار التي تخلفها في المجتمعات بصفة خاصة والدول بصفة عامة، حيث أصبح البحث عن كيفية التعدي لهذه الظاهرة هو الشغل الشاغل لأي دولة، حيث أن القضاء عليها يستلزم دراسة الأسباب الكامنة ودوافع الإرهاب، والعمل على إيجاد آليات وطرق واستراتجيات مكافحته، ونظرا لهذه الأهمية التي يحضى بها هذا الموضوع اخترت البحث عن كيفية مكافحة الإرهاب بعد حادثة 11 سبتمبر 2001.

4- أهداف الدراسة:

فيما يخص أهداف الدراسة نجد:

التعمق في ظاهرة الإرهاب من خلال دراسة مفهومه وأهدافه وأهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الإرهاب.

التعرف على الجهود التي بذلت من طرف المفكرين من أجل إيجاد تعريف مفصل وموحد للظاهرة الإرهابية.

التعرف على منطقة المتوسط كونها تحتل مكانة إستراتيجية جد مهمة وكذا الأهمية الاقتصادية للمنطقة.

إيجاد أسباب و دوافع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

التعرف على آليات واستراتجيات مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكذا الدور الأمريكي والأوروبي في مكافحة الظاهرة الإرهابية.

اقتراح مجموعة من التوصيات حول ظاهرة الإرهاب لتفادي النتائج الكارثية والسلبية لهذه الظاهرة.

5- الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية البحث والأسئلة الفرعية التي تلتها وضعنا مجموعة من فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات الفرعية المطروحة وهي كالأتي:

أ- الفرضية العامة:

تحتل منطقة المتوسط مكانة إستراتيجية في المجال الاقتصادي و الجيواستراتيجي، هذا ما قد تكون أكثر عرضة للإرهاب.

ب - الفرضيات الفرعية:

كلما تطورت أساليب الإرهاب وأهدافه صعب تحديد مفهومه.

ترجع أسباب ودوافع أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى أسباب تاريخية وثقافية.

كلما تم سن قوانين صارمة لمعاقبة مرتكبي الجرائم الإرهابية، كلما انخفضت نسبة ارتكاب أعمال إرهابية أخرى.

تعزيز التعاون الدولي هو آلية من آليات الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

6- مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: تتعلق الدراسة بمنطقة المتوسط باعتبارها نموذجا لدراسة وتحليل التهديدات الإرهابية في المنطقة، وذلك من خلال تحديد البعد الإقليمي، والأهمية الجيوسياسية، والأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط،

- المجال الزماني: فترة الدراسة هي 11 سبتمبر 2001.

- منهج دراسة حالة: استخدم منهج دراسة حالة من خلال دراسة ظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط، وتحديد آليات مكافحة هذه الظاهرة وتقييمها للوصول إلى النتائج.

7- أدبيات الدراسة:

تتمثل أهم الدراسات الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراسة موضوعنا المتمثلة في :

فيما يخص الكتب التي تناولت الظاهرة الإرهابية بصفة عامة نجد كتاب **" هبة الله أحمد خميس "**، تحت عنوان **"الإرهاب الدولي"**، و الذي تناول مفهوم الإرهاب بالمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وكذا أهم الأهداف التي يرمي إليها الإرهاب.

ونجد أيضا كتاب **"H. Jeremy Keenan"** ، تحت عنوان **"The Dark Sahara America war on terror in Africa"**، والذي تناول أهم الآليات والمبادرات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد حادثة 11 سبتمبر 2001.

أما في ما يخص الرسائل الجامعية اعتمدنا على على دراسة قدمها **"بلحاج سالم و عزوق لونيس"** تحت عنوان **"الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي المتوسطي (دراسة حالة: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 2001-2014)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو- **2016/2015**، والتي تحدث فيها عن الإرهاب وطرق واستراتيجيات مكافحته.

8- مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة ووصف خصائص وأهداف ظاهرة الإرهاب وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن هذه الظاهرة، وتنظيم هذه البيانات وتحليلها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، وبالتالي استخلاص النتائج.

المنهج المقارن: ويعتبر المنهج المقارن من المناهج الأساسية في العلوم السياسية، حيث تم استخدامه في دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين سياسات مكافحة الإرهاب في إفريقيا والشرق الأوسط (أسيا) و أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دراسة وتحليل استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومعرفة دورها في مواجهة الإرهاب.

9- صعوبات الدراسة:

يمكن القول أن من أهم العوائق والصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة هو قلة المراجع والكتابات حول الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و نقص الدراسات العلمية وخضوعها للنسبية بشكل كبير وصعب الوصول إلى معلومات دقيقة.

10- تقسيم الدراسة:

في إطار هذه الدراسة اعتمدنا على خطة تتألف من فصلين ويتفرع كل فصل إلى مباحث ومطالب والتي نجدها كما يلي:

الفصل الأول: تحدثنا فيه عن الإطار المفاهيمي للدراسة وقسم إلى ثلاث مباحث، وخصص **المبحث الأول** لتعريف الإرهاب والمفاهيم المشابهة لمصطلح الإرهاب وأهدافه، وأهم دوافع وأنواع الإرهاب،

أما **المبحث الثاني** تم التطرق إلى المكانة الجيواستراتيجية لمنطقة المتوسطة، من خلال التعريف بالمنطقة والأهمية الجيوسياسية والمكانة الاقتصادية للمنطقة، أما المبحث الثالث فتم فيه عرض لمحة حول أحداث 11 سبتمبر 2011، وكذا الأسباب والدوافع الكامنة وراء الحادثة.

الفصل الثاني: خصص لدراسة آليات مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في ما يخص **المبحث الأول** تم التطرق إلى مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني منها على المستوى الأمني والسياسي ومنها على المستوى القضائي والقانوني، ومنها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وفيما يخص **المبحث الثاني** تم التطرق إلى طرق مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي من خلال الاتفاقية العربية 1998، ومكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء، ومكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية الإفريقية والإتحاد الإفريقي، أما في ما يخص **المبحث الثالث** فخصص لآليات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي، من خلال إبراز الدور الأمريكي والدور الأوروبي في مكافحة ظاهرة الإرهاب.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

الإرهاب من أكثر الظواهر بروزا على الساحة الدولية والداخلية، لأنه ظاهرة معقدة ويختلف مفهومه من منطقة لأخرى كما أنه موضوع حساس كدراسة نظرية وهو موضوع واسع فضفاض، لا يمكن حصره ضمن إطار محدود، فالإرهاب من الكلمات التي أسيئ استعمالها بشكل تعسفي في العلاقات الدولية المعاصرة.

فقد واجه هذا المفهوم العديد من الصعوبات التي تحكمها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية فما يراه البعض على أنه عمل إرهابي، ينظر إليه الأخر على أنه عمل مشروع، ونظرا لخطورة ظاهرة الإرهاب التي تهدد المجتمعات بالزوال الغربية منها والعربية، اضطرت الدول إلى تبني سياسات مختلفة من أجل مواجهة هذه الظاهرة التي تزعزع الأمن والاستقرار.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

المطلب الأول: تعريف الإرهاب

- الإرهاب لغة:

تشتق كلمة الإرهاب من الفعل أرهب، يرهب، إرهابا، وترهيبا، ويقال أرهب فلان، أي خوفه وفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رهب)، أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو رهب يرهب رهبة ورهبا، ورهب يعني خافه والرهبة في الخوف والفزع.[1]

فإن انتقلنا إلى اللغة الإنجليزية حيث تكون بصدد لغو عالمية أكثر شيوعا واستخداما وتداولا، إن كلمة terror والتي ترجع إلى أصولها الفعل الثلاثي ters والتي تعني الترويع أو الرعب أو الهول ومشتقاتها تدور حول هذه المعاني.[2]

وبالانتقال إلى اللغة الفرنسية، حيث استخدم لفظ الإرهاب لأول مرة في النطاق السياسي وجدنا أن terreur أو terrorisme لها نفس المعاني السابقة، ومما يتضح لنا إجمالا أن لفظ الإرهاب يشير إلى معنى الخوف أو التخويف أو الرعب أو الإرعاب.[3]

وقد جاء في قاموس Robert فقد عرف الإرهاب بأنه الاستعمال النظامي للعنف لبلوغ هدف سياسي بغرض إحداث تغييرات سياسية.[4]

---

[1] غراهام إيفازو، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 513.

[2] خليل حسن، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد**، لبنان: منشورات حلبي الحقوقية، 2012 ص 19

[3] La Rousse De poche, **Dictionnaire des noms communs des noms propre de grammaire en Frances** par Brodard et tapin, 1990, P 750

[4] Le Robert micro, **Dictionnaire de langue française imprime en Italie** par (La typographié avaise, 1.s.p.a), 1998, P 645.

الإرهاب اصطلاحا:

هناك تذمر عام، هو في بعض الأحيان مصدر للشكوى لدى جميع المؤلفين ممن انكبوا حتى الآن على دراسة هذه الظاهرة، مفادها أن مصطلح الإرهاب يعاني الكثير من الغموض كما يفتقر إلى درجة من اليقين.

وعرفه **صلاح الدين عامر** بأنه: مصطلح استخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى استخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة عامة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن.[1]

أما **رؤوف عبيد فيري** يقول: الإرهاب هو تلك الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة، غرضها إشاعة الوعي لدى شخصيات معينة أو جماعة من الأشخاص أو عامة الشعب، وتتسم بالتخويف المقترن بالعنف، مثل: أعمال التفجير وتدمير المنشأة العامة وتحطيم السكك الحديدية والملاهي والقناطر وتسميم المياه الشرب ونشر الأمراض المعدية والقتل الجماعي.[2]

وعرف الإرهاب إنه عبارة عن استخدام العنف أو التهديد بقصد إثارة الفزع ونشر الرعب باستخدام الوسائل التي تتراوح بين الاغتيالات وتفجير القنابل في الأماكن العامة وهجوم المسلح على الأفراد والممتلكات، واختطاف الأشخاص، وأعمل القرصنة الجوية، واحتجاز الرهائن، وإشعال الحرائق وغير ذلك من الأعمال التي تتضمن المساس بمصالح الدول الأجنبية، مما يترتب عليه إثارة المنازعات الدولية وتبرير التدخل العسكري.[3]

وكما عرفه **JONES BIRG** : هو الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام يهدد الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحية أو الأموال العامة.[4]

عرفت **الأمم المتحدة** الإرهاب حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر عام 1972 ، القرار رقم 3034 الذي ربط بين تأكيد قانونية النضال من اجل التحرير الوطني وبين دراسة مشكلة الإرهاب الدولي، ومن ذلك يبقى التأكيد على أن تحديد مفهوم الإرهاب وفق ما قد

---

[1] صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، سنة 1976

[2] عيد محمد فتحي، **واقع الإرهاب في العالم العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص 24

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية، أصولها**، القاهرة مكتب عين شمس، 1988، ص 323

[4] عبد العزيز مخيمر، **الإرهاب الدولي**، القاهرة : دار النهضة العربية، 1986، ص 44

جاء في قرارات عديدة للأمم المتحدة هو :جميع الأعمال والأفعال الإجرامية أينما وجدت وأيا كان مرتكبها ...، والتي تعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو تؤدي بها، وتهدد الحريات الأساسية أو تنهك بشدة كرامة الإنسان، وتجعل من الإرهاب الدولي بلاء إجراميا.[1]

أما **موسوعة السياسة** فعرفت الإرهاب: على أنه استخدام العنف أو التهديد (العنف الغير قانوني)، باستخدامه بأي شكل من الأشكال، سواء كان من خلال التشويه، الاغتيال، التخريب، والنسف، من أجل تحقيق أهداف سياسية، كتحطيم المعنويات لدى الأفراد المقاومين، أو بغية تحقيق مكسب مادي أو [2]الحصول على معلومات أو الضغط من أجل إخضاع الطرف الأخر لمطالب الجماعة الإرهابية

يظهر من كل الاتجاهات والتعريفات السابقة التي جاءت لتحديد مفهوم الإرهاب، أنه يصعب قبول أيا منها على إطلاقه، لأن تعريف العمل الإرهابي يتوقف على وجهة نظر من يستعمل المصطلح، وبالتالي انعدام الخاصية الموضوعية في بعض التعريفات.غير أنه يمكن الاستعانة بهذه المعايير للوصول إلى تحديد مفهوم الإرهاب، لذا شاع التعبير بأن من يعد إرهابيا من وجهة نظر أحدهم، يعد بطلا أو مناضلا في سبيل الحرية من وجهة نظر الآخر.

وقد ظهر ذلك جليا قبيل توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عندما أصرت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على محو كل ما يتعلق بالإرهاب في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، بينما رأى الفلسطينيون أنه لا وجود لما يسمى بالإرهاب في ميثاقهم، وأن كل ما يحتوي عليه الميثاق في هذا الخصوص، هو نضال مشروع لاسترداد الأرض المحتلة والحقوق المغتصبة

وقد سئل الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في ذلك ،فأجاب بنفس التعبير الشائع) من يعد إرهابيا من وجهة نظر أحدهم يعد بطلا أو مناضلا من أجل الحرية من وجهة نظر آخر، وعليه فالإرهاب عندهم أي عمل من أعمال العنف الذي يقدم عليه الخصوم أو كما قال جينكنز (الإرهاب هو ما يفعله الأشخاص الطالحون).[3]

---

[1] نزيه نعيم شلالا، **الارهاب الدولي والعمالة الجنائية**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص22

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزئ الأول، ط2 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995، ص153

[3] محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999 ، ص25

عندما انعقد المؤتمر الدولي الأول لتوحيد القانون الجنائي المنعقد في فارسوفيا في نوفمبر 1927، لم يتعرض هذا المؤتمر لمصطلح (الإرهاب) ومع ذلك فقد تعرضت أعماله لما يمكن تسميته بالنشاط الإرهابي، والذي يتمثل في الأعمال المرتكبة بوسائل من طبيعتها خلق خطر عام، وهذا التعبير تولد في ذلك الوقت بعد تعدد أفعال الاعتداء على خطوط السكك الحديدية في أوربا الوسطى وخصوصا في تشيكوسلوفاكيا.[1]

المفاهيم المشابهة لمصطلح الإرهاب:

أولا – التطرف:

ورد الطرف في اللغة، وله عدة معاني تدور حوله، وهو جوانب الشيء ويستعمل في الأجسام والأوقات وغيرهما، يقال الطرف ويراد به العين وجوابها من الجفون وأطباقها، وطرف الشيء وجوانبه، قال تعالى: " أقم الصلاة طرفي النهار و زلفا من الليل " في سورة هود الآية 114، فطرف النهار الأول صلاة الصبح، وطرفه الأخر صلاة الظهر والعصر.

والمتطرف من الرجال هو الذي لا يثبت على أمر، ورجل طرف وامرأة طرفة إذا كانا لا يثبتان على عهد.

والتطرف في الدين يعنى الإغراق الشديد في الأخذ بظواهر النصوص الدينية، على غير علم بمقاصدها، وسوء الفهم لها، والإرهاب هو نتائج التطرف والغلو، فقد يحصل جراء الغلو والتشدد والتطرف.[2]

ويقول المفكر رودان أن المتطرف يرى الله في داخله وأن قوى المطلق هي التي تحركه، أنه أي المتطرف يريد أن يلمس المطلق، وبهذا فان التطرف يصبح بالنسبة له رمزا لقوى المطلق.[3]

ثانيا – العنف:

---

[1] مدحت رمضان، **جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي "دراسة مقارنة"**، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة1995، ص06.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص15

[3] عزت سيد إسماعيل، **سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف**، الكويت: منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988، ص75

هو الشدة والمشقة وهو مضاد للرفق، قال ابن الأثير" وكل من في الرفق من الخير ففي العنف الشر مثله " والعنف هو صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيون على المجتمع أو السلطة لغرض توجه أو موقف معين، وقد يكون العنف سياسيا، عسكريا، فكريا،[1]

وهذا العنف من شأنه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

ثالثا – <u>التهديد:</u>

هو زرع الخوف في النفس، وذلك بالضغط على إرادة الإنسان وتخويفه من أن ضررا سيلحقه أو سيلحق أشخاصا أو أشياء لها صلة به، وهو الوعيد بشر.

وقد يكون التهديد باستخدام القوة أو العنف أو غيرهما، والذي من شأنه الإخلال بالنظام العام وسلامة المجتمع وأمنه للخط.

رابعا – <u>الترويع:</u>

هو أعلى درجات الخوف، فهو يخلق جوا عاما بالرعب والخطر الدائم لدى المواطنين والذي من شأن الترويع أن يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.[2]

بعد أن تعرضنا لمختلف التعريفات اللغوية والفقهية سواء كانت وطنية أو دولية للإرهاب، يمكن لنا أن نستخلص مفهوما للإرهاب بوجه عام من وجهة نظر قانونية وهو: **"الإرهاب عمل إجرامي يرتكبه فرد أو جماعة أو دولة بأسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس من أجل تحقيق هدف معين أيا كان."** فهنا لا يشترط أن يكون العمل الإجرامي عنيفا فإذا كان الأغلب هو استخدام العنف من العمل الإرهابي، فالوسيلة ليست جوهر القضية، فقد يتصور عملا إرهابيا أشد ضراوة وأكثر خطورة من دون استخدام العنف أو حتى التهديد به " كتلويث المياه بالمواد السامة والجراثيم والكيميائية...، وبث الرعب من أهم عناصر العمل الإرهابي، ولا يشترط في الإرهاب بوجه عام أن يكون هدف سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا " كإرهاب رأس المال"، أو ثقافيا أو دينيا عقائديا...، هذا ويرتكب هذا العمل " من حيث الفاعلين "فرد أو جماعة وحتى الدولة.

---

[1] إبراهيم عيد نايل، **السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996، ص17

[2] أحمد أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص33

المطلب الثاني: أهداف الإرهاب:

يرتبط الإرهاب بسلسلة متتابعة من الأهداف فبعضها لها وقت وزمان محدد وتنتهي وبعضها الأخر له أهداف مستمرة، تدوم لمدة طويلة، فلا يتحقق الهدف الواحد إلا إذا تحقق الهدف الذي يسبقه ويضمن بذلك تحقيق الهدف الذي بعده، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأهداف التي تقف ورائها الأعمال الإرهابية هي:

1- الضغط على السلطة لتغيير مواقفها تجاه قضايا معينة، لقد ذهب المعرف إلى تعريف وتحديد الإرهاب بأنه شكل أو منهج للعنف والصراع السياسي، مابين السلطة القائمة والجهات المعارضة لها، ويصف الكثير من المختصين أن هذا الصراع هو من أخطر أنواع الصراع مابين الفئة الحاكمة والأطراف الأخرى التي تسعى لإثبات وجودها وتكريس حقوقها وحرياتها الأساسية في المجتمع سواء كانت تلك الأطراف جهات سياسية أم دينية أم قومية.

2- الإطاحة بالنظام القائم وتغييره، إن ممارسة الإرهاب ضد دولة ما أو ضد مؤسساتها الرسمية وسواء كان يجري من داخل الدولة أو خارجها فإنه يهدف بالأساس إلى الإطاحة بالنظام السياسي القائم، فالدولة التي يمارس ضدها الإرهاب، تعاني دوما من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني متدهور، الأمر الذي يعيق مسيرة التقدم التي تخطط لتحقيقها، نتيجة لعد استقرار نظامها السياسي الذي أصابه الخلل و العطب بفعل ما خلفته الأعمال الإرهابية عليه مما ينعكس سلبا على كل مفاصل الدولة المختلفة ويصيبها بالشلل[1].

3- الحصول على الدعاية الإعلامية، إن أغلب العمليات الإرهابية ليست مقصودة ذاتها بل يقصد من ورائها إثارة الرأي العام المحلي أو العالمي لقضايا وحصول الجماعات الإرهابية على التعاطف والتآزر لتلك القضايا، ولعل أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هو عن طريق وسائل الإعلام إذ أصبحت تلعب دورا كبيرا في نقل وإيصال تلك العمليات وممارستها عبر العالم من خلال الإعلام الفضائي الذي ينقل المعلومات إلى الآخرين دون إذن أو حاجز رسمي لملايين الناس وفي دقائق معدودة ويمكن القول أن ممارسة الإرهاب ونشره عبر وسائل الإعلام له العديد من الأهداف:

أ. الحصول على دعاية واسعة لكسب واستعطاف الرأي العام والمجتمع بكل شرائحه للقضايا التي يمارس لأجلها الإرهاب

[1]- هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي**، ط1، الإسكندرية: منشورات جامعة الإسكندرية، 2010، ص34

ب. إبراز قوة الإرهابيين وقدرتهم على توجيه الضربات إلى أي جهة تشاء ومتى تشاء فالجماعات الإرهابية تسعى إلى عرض قواها والتباهي بها عبر وسائل الإعلام لإرسال رسالة مفادها أنها قادرة على الوصول إلى عمق الأهداف الإستراتيجية والأمنية لأي دولة.

ج. إظهار ما تمتلكه الجماعات الإرهابية من قوة قدرات مادية وعسكرية وتكنولوجية أمام الدول والقوى السياسية الدولية كوسيلة لإحباط الروح المعنوية للجهات الوطنية والدولية المكافحة لها، وزرع الشعور لديهم بحالة العجز والضعف وعدم قدرتهم على مواجهتها بوصفها قوة لا يستهان بها.[1]

- <u>المطلب الثالث: دوافع الإرهاب</u>

هناك الكثير من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى ممارسة الإرهاب خاصة بعد تنوع أساليب ممارسته، إذ لم تعد تقتصر على عمليات الخطف أو الاغتيال أو التخريب بل شملت ممارسات أكثر شراسة ودموية لإحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية، فإتباع الأساليب المتطورة والتقنيات الحديثة من قبل الجماعات الإرهابية والتي تتسم أعمالها بطابع المفاجأة بات هو السمة المميزة للإرهاب المعاصر الذي يسعى إلى تحقيق أهدافه بشكل ملحوظ في شتى أنحاء العالم منذ النصف الثاني للقرن العشرين وحتى يومنا هذا، وعليه يمكن أن نعزو دوافع الإرهاب إلى العوامل الآتية[2]:

1- الاستبداد السياسي: ويقصد به ممارسة القائمين على السلطة في دولة ما أعمال القمع والتنكيل ومصادرة الحقوق والحريات ومصادرة الحقوق والحريات الإنسانية عبر نشر حالة الفزع والذعر بين الجماهير لإرغامهم على الخضوع والاستسلام للسلطة،[3]

فهذا النوع من الإرهاب هو يمارس من قبل الحكم الاستبدادي في دول معينة إذ يتحكم بالسلطة القائمة فيها فرد أو مجموعة أفراد معنيين يعطون لأنفسهم الحق في قيادة الشعب على وفق أهوائهم ومصالحهم الشخصية، وبهذه الحالة لا يحق للشعب سوى السمع ومن لا ينفذ ذلك يكون مصيره الاعتقال أو الموت أو التهجير والنفي، ونتيجة لذلك أصبح أمر " مصادرة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان وغياب الحوار الديمقراطية وإبداء الرأي العام من

[1] خالد ابراهيم عبد اللطيف، **الإرهاب الدولي**، ط1، بيروت: دار الكتب العالمية، 2010، ص65

[2] هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2005، ص27.

[3] هيثم عبد السلام، المرجع نفسه، ص52.

بديهيات الاستبداد السياسي إذ تعمل السلطة على ذلك بكل متا أوتيت من قوة وبأبشع صور العنف والقمع وهي تبرر أفعالها الإرهابية هذه بحجة تطبيق القانون والحفاظ على سلامة وأمن المجتمع "[1]،

وبسبب انعدام حالة التواصل مابين السلطة والمجتمع من جهة وممارسة أعمال القمع والتنكيل بالشعب من قبل السلطة الحاكمة من جهة أخرى، فإن الشعب لا يبقى أمامه سوى ممارسة الإرهاب والمضاد والموج ضد السلطة القائمة ليحقق أهدافه المنشودة والمتمثلة بحصول على كامل حقوق حرياته الأساسية، ونجد أن مظاهر الاستبداد السياسي واضحة المعالم في أوروبا وبشكلها المعاصر وذلك أبان الحكم النازي والفاشي فكلاهما حرما شعبيهما من حقوقه الطبيعية والإنسانية مثل حق التعبير عن الرأي وحق التنقل والاجتماع السلمي فضلا عن حرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[2]

2- الدافع الاجتماعي والثقافي: يعد التنوع الثقافي والاجتماعي من أبرز سمات المجتمعات البشرية وهناك القليل من المجتمعات من يمتلك ثقافة وهوية وعادات وتقاليد واحدة وموحدة، ومن الرغم من هذه القلة إلا أن الكثير من المجتمعات ذات التعدد الثقافي والاجتماعي تعيش في حالة من التوافق والانسجام إذ تتوحد الثقافة والهوية الخاصة والعامة معا في هوية واحدة ومجتمعه تسود الدولة والمجتمع معا، لكن هناك مجتمعات تعيش أيضا في حالة من عدم الانسجام نتيجة لسيادة وسيطرة ثقافة أو هوية معينة على باقي الثقافات والهويات الأخرى في المجتمع ذاته، هذا الوضع يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي لتسيد ثقافة ما على حساب الأخر في المجتمع الواحد، سواء كانت تمثل تلك الثقافة أقلية أم أكثرية وبدوره يؤدي هذا للإخلال بالهيكل الاجتماعي وتكوينه لأنه يشيع جوا من التوتر والاضطراب بين المواطنين وفقدان الثقة فيما بينهم،[3]

فلا يعرف أحد ما ينتظره من الآخرين فتسيطر النزعة الفردية أو المذهبة أو القومية على الإفراد داخل المجتمع لشعورهم بالقهر الاجتماعي لاستمرار حالة الصراع فيدين بكثير من العداء لصور الحياة المختلفة التي يعيشها في ظل ذلك المجتمع ومصدر هذا العداء نتيجة لصور الحياة

---

[1] خالد إبراهيم عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص34.

[2] أحمد فتحي سرور، **حكم القانون في مواجهة الإرهاب**، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009، ص28

[3] هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص57.

المختلفة التي يعيشها في ظل ذلك المجتمع ومصدر هذا العداء نتيجة لشعورهم بفقدان العدالة والمساواة الاجتماعية وإحساسهم المستمر بانتهاك لحقوقهم.[1]

3- الدافع الاقتصادي: إن الازدهار الاقتصادي وتقدم دليل واضح على استقرار الدولة والمجتمع ككل، ووجود مثل هكذا ازدهار معناه إن السلطة القائمة فيها لديها القدرة على استغلال كل الطاقات المتاحة والموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية بشكل متوازن وعادل لدفع عجلة اقتصادها نحو الأمام، بما يحقق الاستقرار والرفاه الاقتصادي لمجتمعها والذي بدوره ينعكس على تحقيق واستتباب الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، لكن في حالة تردي وضعف الأوضاع الاقتصادية وزيادة التمايز الطبقي والأخير لم يكن يوما ظاهرة جديدة وإنما ظاهرة رافقت المجتمعات البشرية على مر التاريخ، إلا أن وضعه تفاقم بشكل كبير في الآونة الأخيرة خاصة بعد ظهور وتفشي الأزمة العالمية الاقتصادية وانتشارها في كل أنحاء العالم عام 2008، هذه الأزمة أدت إلى حالة الفقر والجوع في العالم اجمع، الأمر الذي زاد من حالة البؤس والإحباط واليأس الكثير من التجمعات، نتيجة لزيادة المسافات بين طبقات المجتمع، فالفوارق الطبيعية بينهم انحسرت بين طبقة ثرية جدا تعيش تحت خط الفقر أما الطبقة المتوسطة المتعارف عليها بدا وجودها يتلاشى تدريجيا لدرجة انعدامها تماما في بعض المجتمعات.[2]

4 - الدافع القومي: يمثل الدافع القومي سببا أخر لممارسة الإرهاب في المجتمعات التي تضم أكثر من قومية واحدة، فحين تسيطر قومية ما على باقي القوميات الأخرى عبر إدارتها لأمور البلاد ومنح المكاسب والامتيازات وحصرها بإتباع قوميتها على حساب الأخر، مثل ذا الأمر من شأن أن يولد حالة من الاستياء والشعور بالإقصاء المتعمد، ونتيجة لذلك ينشأ ما يعرف بالصراع القومي المستتر داخل أطياف المجتمع الواحد، خاصة إذ شعرت قومية ما انتهاج طريق العنف وممارسة الإرهاب، حينما يتعذر عليها الحصول على تلك الحقوق بالطرق السلمية لانعدام الحوار الديمقراطي البناء الذي يزيد من حدة الفوارق مابين القوميات أكثر فأكثر، فلا يبقى أمامها سوى ممارسة الإرهاب لتحقيق ما تصبو إليه، فحتى الدول الأكثر ديمقراطية نجدها تعاني أيضا من

[1] خالد إبراهيم عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص62.
[2] هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص64

عملية التمييز القومي داخل مجتمعاتها والتي كادت في كثير من الأحيان أن تؤدي إلى انفصالها عن الدولة المركزية، لتقييم نفسها دولة مستقلة بذاتها من أجل التمتع بكل حقوقها،[1]

5- الدافع النفسي: مع التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات والمواصلات بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة نجد أن هذا التقدم ساهم إلى حد كبير في إذكاء العنف والتشجيع على ممارسة الإرهاب، عبر نقل ونشر وسائل التكنولوجيا المتطورة لكل ما يجري من ممارسات إرهابية في بلدان مختلفة من العالم، وعملية النقل هذه أثرت كثيرا على عقول الأشخاص وتفكيرهم خصوصا لدى الأفراد الذين يمتازون بضعف النفس والغريزة العدوانية والرغبة للظهور والحصول على الشهرة، ومع انعدام فرص العمل وتردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المختلفة خاصة فئة الشباب التي لا تجد سبيلا لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها المستقبلية[2]، هذه السلوكيات الجديدة التي نجدها قد أفقدت الفرد والمجتمع على السواء الجانب القيمي والخلقي السوي والتوازن العقلاني في التفكير عند مواجهته للمشاكل والتحديات اليومية التي يواجهها، ونتيجة لذلك يحدث نوعان من الصراع داخل هذا الجيل نوع يرحب بتلك القيم والسلوكيات الجديدة دون أن يعبأ بأثر المتغيرات التي تطرأ على مجتمعه بشكل كبير ونوع أخر رافض لها ومتمسك لا بل متعصب لتلك القيم السابقة وأصالتها.[3]

المطلب الرابع: أشكال وأنواع الإرهاب

أ- أشكال الإرهاب:

مهما تعددت دوافع الإرهاب وتنوعت إلا أن أشكال الإرهاب و تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الأشكال التقليدية والحديثة، ففي ما يخص الأشكال التقليدية يمكن تقسيمها من حيث الفعل:

1- إرهاب الإفراد والجماعات : إن هذا الشكل من الإرهاب يصدر من قبل فرد أو جماعة معينة دون أي تأثير خارجي من دولة ما " فمسؤولية الأعمال الإرهابية تقع على عاتق الفرد أو الجماعة التي قامت بتلك الأعمال أما المسؤولة عنه في معظم الحالات هي المنظمة الإرهابية التي ينتمي إليها هؤلاء فهي من تقوم بوضع الخطط واختيار الزمان والمكان الذي سيتم فيه القيام بالعمل الإرهابي، وللتمييز بين إرهاب الأفراد والجماعات يعرف بعض الإرهاب الفردي بأنه "

[1] خالد إبراهيم عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص69.
[2] هيثم عبد السلام، نفس المصدر السابق، ص138.
[3] هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص150.

جزء من الأعمال التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد أو العصابات التي تعمل لحسابها الخاص دون أن يكونوا مدعومين من قبل دولة أو منظمة معينة،[1]

ولهذا يطلق على الإرهاب الفردي تسمية إرهاب الضعفاء من حيث إنهم ليسوا في السلطة ولا يسعون لها، وهذا النوع من الإرهاب محدود جدا ونادر حدوثه لأنه مرتبط أصلا بدوافع ومكاسب مالية أو شخصية ومتى ما تحقق لهم ذلك الدافع ينتهي العمل الإرهابي، ولذلك يتميز بعدم التنظيم والاستمرارية وله وقت محدد، أما إرهاب الجماعات فيكون مرتبط بقيادة على قدر بالغ من التخطيط والتنظيم والقدرة على اتخاذ القرارات بشان الأهداف التي تسعى إليها وتحديد زمان ومكان العمليات الإرهابية التي سيتم تنفيذها.[2]

2- إرهاب الدولة : وهو نوع من الإرهاب المستتر الذي تقوم به الدولة تحت مسميات مختلفة وبمسوغات قانونية متعددة تبيح لها استخدامه ضد من تشاء، ولهذا يعده بعض من اخطر أنواع الإرهاب لأنه "أداة لسيادة الدولة والعدوان والبطش والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى سواء كان من يقوم بها الدولة ذاتها أو جماعات معينة مرتبطة بها تعمل لصالحها لتحقيق أهدافها.[3]

وعلى الرغم من وجود إشكالية للاعتراف بمثل هكذا نوع من الإرهاب والذي تنكر وجوده الكثير من الدول إلا إن الكثير من المختصين بمجال الإرهاب يرون فيه إرهابا لا يدانيه أي إرهاب أخر لعظمة عواقبه ويمكن تقسيم هذا النمط من الإرهاب إلى شكلين أساسيين هما-:

أ. **إرهاب الدولة على الصعيد الداخلي :** وهو الإرهاب الذي تمارسه الدول ضد شعوبها وعلى أراضيها الداخلية وعرف بعض بأنه " الأعمال الإرهابية التي تقوم بها الدولة عبر مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف إلى نشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم داخليا وخارجيا بهدف تحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة الوصول إليها إلا عن طريق الوسائل الغير مشروعة.[4]

ب. **إرهاب الدولة على الصعيد الخارجي :** وهو الإرهاب الذي تمارسه الدولة خارج إطار حدود أراضيها، وهذا النمط قد يمارسه جماعات غير حكومية مرتبطة بدولة ما تقوم الأخيرة برعايتهم ودعمهم ماديا ومعنويا لتحقيق غايات غير معلنة تسعى تلك الدولة لتحقيقها،

---

[1] هيثم عبد عبد السلام، نفس المرجع السابق، ص150.
[2] خالد إبراهيم عبد اللطيف، نفس المرجع السابق، ص80.
[3] هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص87.
[4] هبة الله أحمد خميس، نفس المرجع السابق، ص88.

ونجد في الوقت الحاضر إن هذا النمط من الإرهاب أصبح يشمل أيضا بعض" مؤسسات الدولة الرسمية وأجهزتها التابعة لها كالأمنية والعسكرية والسياسة وحتى الاقتصادية وتلك المؤسسات هي من يقوم بالأعمال الإرهابية لصالح الدولة ذاتها سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي.[1]

أما فيما يخص الأشكال الحديثة للإرهاب فيمكن تقسيمها إلى:

1- الإرهاب المعلوماتي : ويمثل احد الأنماط المعاصرة لممارسة الإرهاب، إذ يستغل ويستخدم الوسائل والتقنيات الحديثة والمتطورة كالانترنيت ووسائل الإعلام العابرة للقارات لنشر الأفكار والآراء والمعلومات الخاطئة والهدامة وتوجيهها نحو فئة معينة أو شعب ما لتضليل الحقائق والوقائع أو نشره لأفكار تتنافى مع طبيعة وقيم و الشرائع والأديان السماوية والعادات والتقاليد الاجتماعية المتعارف عليها، كما قد يستخدم هذا النوع من الإرهاب ضد دولة ما أو عدة دول بهدف ضرب مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية وذلك عبر بث الدعايات المغرضة ونشر الشائعات عنها عبر وسائل الإعلام والمعلومات المتطورة حول ضعف قدرة تلك المؤسسات لخلق حالة من الإحباط النفسي والمادي في نفوس الدولة والمجتمع على السواء.

2- الإرهاب الإيديولوجي : فالإرهاب الإيديولوجي نابع عن أع ا رف ونظريات دنيوية موضوعة أو أفكار قد تدفع صاحبها للموت لإثباتها، ف أكثر الأيديولوجيات الُمنتجة للعنف الأيديولوجي هي الإيديولوجية الشيوعية، فالفكر الإيديولوجي الذي يصفه البعض بالمتحجر يدفع الإرهابيين الباحثين عن أيديولوجية غير دينية لرفع رايتهم بأسلوب القتل والتدمير المنافي للأخلاق الإنسانية بسحق كل من يخالفه، في السابق، وقد كان أصحاب هذا النوع من الإرهاب لا يتورعون عن قتل المدنيين، ولكن في أيامنا هذه فهم ينتهجون نفس نهج الإرهاب الديني المتعصب فيفجروا أنفسهم ويقتلوا المدنيين من دون أي اعتبار.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 88-89

[2] الجسماني عبد علي، **علم النفس وتطبيقاته التربوية والاجتماعية**، بغداد: مكتبة الفكر العربي، 1984، ص29.

3- الإرهاب الديني: ارتكبت الكثير من الأعمال الإرهابية باسم الدين وشهد العالم الكثير من الأحداث والأعمال الإرهابية التي نفذتها الجماعات المتعصبة بهدف تطبيق ديانتها والقيام بأعمال إرهابية باسم الدين، إلا أن من قام بهذه الأعمال الإرهابية قد غفل ولم يعقل أن جميع الأديان السماوية قد حرمت الإرهاب ونادت باحترام الإنسان واحترام كرامته الإنسانية وإنها دعت إلى احترام دم الإنسان وعرضه وماله، وقد مارست الجماعات الدينية المتعصبة عمليات إرهابية كثيرة في العالم، فجميع الأديان السماوية التي أنزلت على بني البشر ضمت جماعات دينية متعصبة قامت بأعمال إرهابية باسم الدين الذي ينتمي له وقد استخدموا الدين كستار لهم وفي الحقيقة أهدافهم وأطماعهم بعيدة عن الديانة التي ينتمون لها، فالجماعات المتعصبة للأديان ارتكبت مجازر وأعمال إرهابية في شتى بقاع العالم وقد أرهقت بهذه الأعمال الإرهابية المجتمعات البشرية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشوهت الأعمال الإرهابية صورة الأديان وأظهرتها بأبشع الصور، فالإرهاب لا دين له[1].

[1] محمد عوض الترتوري، و عرفات أغادير جويحان، **علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية التربوية لدراسة الإرهاب**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص47.

المبحث الثاني: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط

سنتناول في هذا المبحث التعريفات المختلفة لمنطقة البحر المتوسط، نهاية بالأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لهذه المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط

لقد نشأ على ضفاف البحر المتوسط منذ القدم حضارات تاريخية عديدة منها: الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية، الإسلامية وتوالت عليه القوى الكبرى المختلفة التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل :اسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا، وأخيرا القوى الكبرى الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية.

يتسم المتوسط بالتعدد والتنوع، يظهر ذلك في تعدد اللغات التي يتكلم بها سكان المنطقة (العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإيطالية، الإسبانية، العبرية ...)، إضافة إلى تعدد اللغات نجد الديانات فهناك :الإسلام والمسيحية وهما الديانتان الرئيسيتان في دول المتوسط، هذا بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الأديان التي يدين بها عدد من سكان المتوسط،كذالك نجد التعدد في الأصول :الأصل الأوروبي، الأسيوي، العربي.

عرف البحر المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه (Mare Nostrum) أي بحرنا، بحر الروم، ويطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط .أما الأتراك فسموه" أكنديز "التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه،[1] ويعرف أيضا أنه بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي[2]، واشتق اسم "البحر "المتوسط" من توسطه للأرض وهم مشتق من كلمتين لاتينيتين (Méditerranée) وهما (Médius) تعني المتوسط " و

[1] وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية ، الأمن والتعاون، جامعة تيزي وزو، 2014/06/08، ص ص 46-47.

[2]Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, **Toute la géographie du monde**, Paris : Fayard, 2007, P .61

(Terra) تعني الأرض، فهو يتوسط القارات العالم القديمة وهي آسيا، أوروبا، إفريقيا، ويتمتع بموقع استراتيجي هام.

من الواضح أن الدولة المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر المتوسط، وهي بذلك مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معينة.

قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية. وفي حالة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول المتوسط، يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتجي.[1]

1- المعيار الجغرافي لتعريف الدولة المتوسطية:

يعتبر هذا المعيار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، وهو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية.

فالبحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي :إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين خطى عرض 46 ° شمالا، وخطي طول °50.5غربا و ° 36شرقا، وتبلغ مساحته حوالي2.510.000 كلم2 ، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم. يتصل البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة سويس[2].

[1] محمد السيد سليم، **العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991، ص1.
[2] إبراهيم شريف، **أوروبا ـ دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية**، مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية، 1960، ص13

ويتصل بالبجر المتوسط مجموعة من البحار أو الأذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه، فالبحر المتوسط كما يلاحظ "فرناند بروديل": (مجمع من البحار، فيتفرغ عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر التراني، والبحر الأدرياتيكي، والبحر الأيوني، وبحر إيجة، والبحر الأسود)، ويلاحظ أن البحر الأسود يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفور والدردنيل، ويبلغ طول مضيق البوسفور 26 كلم، ثم مرمرة مساحته 1400 كلم2، ومضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين 5.6-13 كلم ويتميز البحر الأسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط منفصلة عن البحر الأسود.[1]

وتحيط بالبحر الأسود ستة دول وهي :تركيا، بلغاريا، ورومانيا، أوكرانيا روسيا، جورجيا

وبناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول لا تعتبر دولا متوسطية لأن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، ما عدا تركيا فهي دولة متوسطية حيث لها ساحل مطل على البحر المتوسط، تجدر الإشارة أيضا إلى دولة يوغسلافيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي : سلوفينيا، كرواتيا البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفيدرالية، هي دول لها ساحل على البحر الأدرياتيكي ثم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر الأدرياتيكي هو جزء من البحر المتوسط، وعليه فإن الدول المتوسطية تقع في قارات ثلاث هي :آسيا، إفريقيا، أوروبا إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص، ومالطا، وبالمحصلة فإن الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، حسب ما توضحه الخريطة التالية:

[1] إبراهيم شريف، نفس المرجع السابق، ص13.

الشكل رقم (01): خريطة توضح الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط

المصدر:

Mapp of Méditerranéen sea, In www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm :

إذن، هناك عشرون دولة متوسطية وهي :المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر إسرائيل، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، قبرص، مالطا، إيطاليا، فرنسا، اسبانيا.

2- المعيار الإستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية:

يتمثل المعيار الاستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن يكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا، أو سياسيا،وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول

المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.[1] على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط، فإذا كان المعيار الجغرافي يقر بوجود 20 دولة متوسطية، فإن المعيار الاستراتجي يقر بعدم إمكانية حصر الدول المتوسطية في مجموعة من الدول، فالدول المتوسطية وفق هذا المعيار يتسع ويضيق وفقا ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي .من خلال هذا المعيار نجد أن هناك دولا اعتبرت متوسطية "وليست متوسطية بالمعيار الجغرافي "لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، ولنشاطها المتوسطي والتي منها:

– **الأردن** :على الرغم أن ليس لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط إلا أّنها من الدول النشطة على مستوى التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية.

– **موريتانيا** :لا تملك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط، إلا أّنها طرف في التعاون المتوسطي ، فهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس عام 1989 ويضم كل من : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وهي كلها دول متوسطية، إلا موريتانيا، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط، وتعتبر أيضا طرفا في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990، ويضم كل من دول اتحاد المغرب العربي الخمسة، وكل من البرتغال، اسبانيا فرنسا، ايطاليا، مالطا.

– **البرتغال** :تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة إبيريا، وتعتبر البرتغال دولة أطلسية وليست دولة متوسطية بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الإتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأورومتوسطية كمسار برشلونة 1995، وحوار 5+5 في .1990[2]

– **دول الخليج العربي** :صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلاّ أّنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطية فلديها علاقات اقتصادية قوية مع الإتحاد

[1] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص49
[2] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص50

الأوروبي، وكما تم الإشارة إليها أثناء إطلاق المبادرة الإيطالية ـ الإسبانية سنة 1990 لعقد مؤتمر التعاون والأمن في البحر المتوسط، وكما ترتبط أيضا دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية. وعليه، فإن المعيار الاستراتجي يعتمد على ذكر نشاط وانخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي، أما المعيار الجغرافي يبقي له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي[1].

المطلب الثاني : الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

الجيوسياسية (La géopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات، جوهر الجيوسياسة هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فإن الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية، التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض.[2]

يشكل البحر المتوسط معطي وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة" المجال الحركة "والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات" آسيا أوروبا، إفريقيا "ونقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى بحر تزدحم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة(....) ، إنّه بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فإن جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به.[3]

---

[1] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص51

[2] رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص65.

[3] عبد اللطيف خالد، **مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد123، 1996، ص250.

لتأكيد على الأهمية الجيوبوليتكية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلن (Morton Kaplan)، إلى القول "أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"،[1] مناطق ذات أهمية إستراتجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل، قناة سويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى، تعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبوليتكية المطبقة، لصاحبها العالم الألماني" فريدريك راتزل "وتتخلص آراءه في أن الدولة كائن حي، ينمو ويكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم أراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة أي الاحتلال، ومن أنصار هذه النظرية نجد" ماكيندر "في بريطانيا و"ألفريد ماهان "في الولايات المتحدة الأمريكية لقد قسم (ماكيندر)العالم إلى تقسيم جيوبوليتكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- **قلب الأرض** :يشمل أوروبا الشرقية، وروسيا الأوروبية والأسيوية.

- **الجزيرة العالمية** :تشمل ثلاث قارات هي أوروبا، آسيا، وإفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط

- **الهلال الخارجي** :وهو الهلال يغلق الجزيرة العالمية، ويضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، استراليا، وأضاف نطاق أخر وهو الهلال الداخلي يقع بين قلب الأرض والهلال الخارجي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند، والصين[2].

وفق هذا التقسيم وضع" ماكيندر "معادلته الشهيرة :من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية

[1] صابر محمد عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي**، مجلة قضايا عربية، العدد4، 1980، ص147.

[2] Maurice Rieutard & Loitribot la spirée, **Le bassin méditerranéen enquête de sens**, Paris : Edition publieur, 2000, p15

يسيطر على العالم، وبناء على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل قارة أفريقيا وأسيا، وأوروبا، ومن هنا فإن الذي يسيطر عليه يسيطر على العالم. أما" ألفريد ماهان "صاحب نظرية القوى البحرية أكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، ويؤكد أيضا على أهمية الأساطيل كأساس لبناء القوة البحرية، فالسيطرة على البحار والممرات البحرية وبناء أساطيل وتقويتها هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى وعامل حاسم أيضا في قيام الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 10000 سنة.[1]

والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فمفهوم ((Mare Nostrum)، أي "بحرنا" الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الإسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفيتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفيتية.[2]

ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات

[1] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص53.
[2] المرجع نفسه، ص54.

المتحدة الأمريكية، بل أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع إبقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الأمريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي، نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق – غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي تنبأ به" صامويل هنتغتون "في حديثه عن صدام الحضارات، فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فإنه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.[1]

المطلب الثالث :الأهمية الاقتصادية للمنطقة

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول .فأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية.

من جهة أخرى لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية[2].

قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود اكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الإتحاد

[1] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص56.
[2] المرجع نفسه، ص56

الأوروبي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، واقتصادية، واجتماعية عديدة،

فهي فقيرة وغير متقدمة –باستثناء إسرائيل –ويترجم هذا الواقع اللامتكافئ أن دول الجنوب تابعة الدول المركز أي (الشمال) فالعلاقات بين ضفتي المتوسط تتلخص في معادلة :شمال –جنوب أو الدول المتقدمة–الدول الفقير، وبلغت الأرقام يمكن أن نعبر عن هذا الواقع بين شمال وجنوب المتوسط، حيث الضفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط الدخل 19000 أورو لسنة، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط الدخل 1900 أورو للسنة.[1]

فللبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية ...الخ، حيث يحتوى على % 7.5 من الثروات البحرية الحيوانية و % 18 من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم، وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24 من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة، البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا الخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرات النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

---

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص12.

[2] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص58.

لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من % 50 بين عامين1997 و 2006 وبلغ النمو السنوي لنقل النفط6% ، ومن % 7 إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي% 20 ، وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا.[1]

نظرا لأهمية هذه المادة (النفط) نجد القوى الكبرى تسعي دائما للاستحواذ عليها وتعمل على تأمين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط، ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتجية كبيرة لشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد، والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوى أكدت أن أهدافها تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فالإستراتجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية وهذا التركيز يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لهموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم: "علينا أن نعترف بأن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة"، لذلك سيبقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتجيات الأمريكية، وهو ما يؤكده كتاب" حروب أمريكا ضد أوروبا "للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (ألكسندر دي لوفال) حيث يقول: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي، وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه"[2]

[1] وهيبة تباني، نفس المرجع السابق، ص59.
[2] سمير صارم، **النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية**، مجلة الفكر السياسي، العدد18-19، ربيع-صيف، 2003، ص62.

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: لمحة حول أحداث 11 سبتمبر 2001

هي الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 ، عندما قام تسعة عشر شخصًا من تنظيم القاعدة معظمهم سعوديون بخطف أربع طائرات مدنية من مطار لوغان في بوسطن، فاصطدمت اثنتان منها عمدًا بمركزي التّجارة العالمي في نيويورك، واللذين ينظر لهما كأحد أهم رموز العولمة والرّأسمالية الأمريكية ودمرتهما تدميرًا كاملًا.[1]

أحداث 11 سبتمبر 2001 هي مجموعة من الهجمات شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق ل 11 سبتمبر 2001، وفيه توجهت أربع طائرات نقل مدني تجارية لتصطدم بأهداف محددة، وقد نجحت في ذلك ثلاث منها، تمثلت الأهداف في برجي مركز التجارة الدولية الواقعة **بمانهاتن** ومقر وزارة الدفاع الوطنية (**البنتاغون**) سببت هذه الأحداث في2973 قتيلا و24 شخص مفقود، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة، أمر وزير الدفاع الأمريكي **دونالد رامسفيلد** بزيادة مستوى ديفكون إلى 3، كما أخذت الاحتياطات لزيادة مستوى ديفكون إلى 2، لكن هذا لم يحدث، ولم تفلح هذه الاحتياطات في صد هجمات الطائرات على البرجين ووجهت انتقادات شديدة لمسؤوليها الأمنيين.

اصطدمت طائرتان منها :الخطوط الجوية الأمريكية الرحلة 11والخطوط الجوية المتحدة الرحلة 175 بالبرجين الشمالي والجنوبي على التوالي لمجمع مركز التجارة العالمي في منطقة مانهاتن السفلى. في غضون ساعة و42 دقيقة انهار كلا البرجين المكونين من 110 طوابق، ، بما في ذلك برج مركز التجارة العالمي 7 المكون من 47 طابقًا، ناهيك عن أضرار كبيرة لحقت بعشر مبانٍ أخرى كبيرة محيطة به. تحطمت طائرة ثالثة هي الخطوط الجوية الأمريكية الرحلة 77 في البنتاغون مقر وزارة الدفاع الأمريكية (في مقاطعة أرلنغتون بولاية فيرجينيا، ما أدى إلى انهيار جزئي في الجانب الغربي من المبنى. أمّا الطائرة الرابعة ألا وهي الخطوط الجوية المتحدة الرحلة 93 فقد كانت متجهة نحو واشنطن العاصمة، لكنها تحطمت في حقل في بلدية

[1] حسن علي ديب، **أربع طائرات هزّت العالم**،ط1، بيروت دار المنارة للطّباعة والنّشر والتوزيع العلمي، 2002، ص9

ستونيكريك الواقعة ضمن مقاطعة سومرست بالقرب من شانكسفيل بولاية بنسلفانيا، بعد أن تصدى ركابها للخاطفين وأحبطوهم.[1]

لاشك أن أحداث 11 سبتمبر، إذا لم تكن قد غيرت العالم فعلا، فإنها فجرت قضايا كبيرة، وخاصة في ما يخص العلاقة بين الثقافات، وبالتحديد بين ثقافتنا العربية الإسلامية والغربية، وظاهرة الأصولية والتطرف، وفي ما إذا كانت نتائج أم أسبابا .وبكلمة،أنتجت أحداث سبتمبر، من ضمن ما أنتجت، ضرورة بالغة لإعادة النظر في مفاهيم كثيرة، سواء لمحاولة طرحها بشكل سليم، وتوضيحها لأنفسنا وللآخرين، أو لإعادة النظر فيها جذريا.

إنه لمن المسلم به أن الشرق الأوسط كان منذ قرون محطة تذويب ثقافي . لكن محطات التلفزيون والأقمار الصناعية والشركات الكبرى ووسائل الإعلام تخلق وجهات نظر جديدة في المنطقة ومن ثم تشكل هوية جماعية جديدة تسمى حضارة الشرق الأوسط الحديثة.

لقد مرت سنوات على أحداث 11 سبتمبر تلك الجريمة الإرهابية بحق ألاف الأبرياء من المدنيينالأمريكيين وبحق البشرية اجمع ، تلك الحادثة الرهيبة التي هزت العالم و غيرت مساره وأوقعته بين أشرس قوتين إرهابيتين عالمتين، قوة الإرهاب الأمريكي وحلفائه وما يمارسه من انتهاكات بشعة بحق البشرية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وهي في الأساس إستراتيجية لخلق الإرهاب من جهة، وبين الإرهاب الإسلامي المتطرف الذي لا يفهم إلا لغة القتل و والعنف والتدمير وقطع الرؤوس.

إن الحديث عن تداعيات ها ته الأحداث ليس بمغزل عن تأثيراته الجانبية أيضا، وكلنا يقين في هاته الأحداث كانت لها تأثيرات و انعكاسات ليست فقط على الحركات الإسلامية الشرق أوسطية بل وعلى المنظومة العربية والإسلامية ككل، وإذا نتكلم في هذا الفصل عن ها ته الأحداث و تجلياتها نؤمن بأنه كانت ولا زالت ها ته الأحداث تمثل أحد مفاصل التاريخ التي يعاد جرائها في بعض المسلمات و العقائد الدولية و الوطنية لا سيما الأمنية والسياسية و الاجتماعية والثقافية... الخ[2]

---

[1] عامر هناندة، **أحداث 11 سبتمبر 2001**، متحصل عليه من الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/ على الساعة: 15:47 2020-05-04

[2] أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003، ص205

المطلب الثاني: أسباب ودوافع أحداث 11 سبتمبر 2001

سيطرت على واشنطن مواقف متباينة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث لم يكن هناك دليل قاطع تُبرهن على تورط ابن لدن في أحداث 11 سبتمبر، رغم أنّ الولايات المتحدة أعلنت بعد قصف أفغانستان عن عثورها على شريط فيديو يُظهر تورط القاعدة وابن لدن في الأحداث.

وتظهرُ تلك المواقف المتباينة من تصريحات السّاسة الأمريكيين، فقد صرّح رامسفيلد عن استعدادأمريكا لضرب العراق، بعد ساعاتٍ من وقوع الأحداث، باعتبارها بؤرة للإرهاب.

وتوالت خطابات المسؤولين الأمريكيين حيث لم يعطوا دليل واضحة وقاطعة عن الجهة التي تقف خلف الأحداث.

ويُذكر هنا أنّ الصّناديق السّوداء للطّائرات اختفت آثارها، كما لم يتمّ الحديث عن دليل للحدث، ومن تورّط فيه، وانشغلت أمريكا بالحروب الّتي قامت بها كردّةِ فعلٍ على تلك التّفجيرات.

يبقى أن أُشير إلى أنّ تصريحات ابن لدن المتواترة شكّلت انطباعا عاما بأنّه وتنظيم القاعدة هم من يقفون وراء الحدث بغضّ النّظر عن المبررات الّتي ساقوها في ذلك .الأمر الذي يجعل الاحتمالات المتعدّدة والمفتوحة مطروحة لنتساءل عن أسباب وقوعها.

حاولت الكثير من الدّراسات إعطاء تفسيرٍ لسباب وقوع أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة وليس غيرها، وقدّمت تحليلاتٍ عدّة متباينة، منها ما استند إلى تصريحات ابن لدن وما بثه من تسجيلاتٍ تُظهر مسؤوليته وتنظيم القاعدة عنها، ومنها من شكَ بوجود أيدٍ خارجية تقف وراء هذه الأحداث، لدرجة أنّهم حمّلوا المسؤولية الكاملة عنها للمخابرات الأمريكية، كما في دراسة **TERRY MEYSSAN** الفرنسي الّذي شكّك في قيام تنظيم القاعدة بهذا العمل، كون (ابن لدن) كان الحليف الودود لأمريكا في مواجهة السوفييت، فهل بات صديق الأمس عدو اليوم؟،[1]

وهناك مَن حمّل المسؤولية لجهاز الاستخبارات الصّهيوني بسبب غياب ثلاثة آلاف يهودي يعملون في مركزي التّجارة العالمي ذاك اليوم، وكذلك اعتبار ذلك العمل خدمةً للصّهاينة للحفاظ على وجودهم على أرض فلسطين وتنفيذ مخططاتهم في تهويدها.[2]

---

[1] ميسان تيري، **11 أيول 2011 الخديعة المرعبة لم تصطدم أي طائرة بمبنى البنتاغون**، تر: سوزان قانان و مايا سلمان، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2002، ص97

[2] عادل المعلم، وأخرون، **قارعة سبتمبر**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص106.

يمكن القول تبدو الأسباب والخلفيات الكامنة وراء أحداث 11 سبتمبر حصيلة تراكمات من العوامل والظروف التاريخية، تعود جذورها إلى عقود طويلة ماضية، وسيظلّ فهم هذا الحدث وأبعاده ودوافعه مبتورا، وغير واضح المعالم والغايات لاسيما عند مقاربته مع تطور العلاقات الدولية وتحويلاتها والتعامل بين الدول الذي بدأ يسود في أعقاب ذلك على يد الوليات المتحدة.

وفي هذا السّياق: يعرض **فريد هاليداي**، تصنيفا لمجموعتين من الأسباب التي شكّلت خلفية تاريخية أساسية تولدت عنها الظّروف التي أنتجت ما يسميه" التطرف "الذي خطط لأحداث 11سبتمبر وتنفيذه، فأولها :تاريخية وعامة على مستوى شكل العلاقات الدولية، كحقبة الاستعمار الطويلة التي تركت تشوهات سياسية واجتماعية أوجدتها في بنية دول المنطقة، وجعلتها غارقة في وحل مشكلات عميقة، كالقضية الفلسطينية التي هي أبرز تلك المشكلات وأكثرها توليدا للعنف والتوتر، ومنها ما هو اجتماعي متعلق بالتّراتبية الداخلية للمجتمعات وتكريس نخب غنية حاكمة مدعومة من الخارج، مقابل شرائح فقيرة واسعة، ومنها ما هو ثقافي متعلق بمعنى الهوية، وأزمة الحداثة والتحديث ونمط العلاقة مع الغرب، حيث ظلت تلك المشكلات تزخر بكل التعبيرات الناقمة على الغرب والخارج، سواء أكانت تعبيرات قومية أم ماركسية أم دينية[1].

فقد ارتأت واشنطن أن يكون النّظام العالميّ الجديد خاضعا لحاجات الاقتصاد الأمريكي ومتطلباته وقابل للتّحكم والضّبط السّياسي الأمريكي قدر المستطاع .وهنا يأتي الدّور المنوط بدول جنوب شرق آسيا القاضي بتزويد واشنطن بالمواد الأولية والموارد، لتكون لها السيطرة المطلقة على منطقة الشّرق الأوسط.[2]

من هنا جاء اعتبار أحداث 11 سبتمبر كما يرى **HALLIDAY** حدثًا معولمًا (globalized) فهي تمثل علامة على العولمة والاتكال المتبادل، بالقدر نفسه الذي يمثله انفجار النّمو الاقتصادي، فالتغيير العالمي مدفوعا بإنجازات العلم، والتغيير التكنولوجي هَيَّأَ العولمة لتكون ممكنة، فيما يبقى الذين ينفذونها وهم الساسة ورأس المال، ورجال العمال، وعليه فإنّ تلك الأحداث

[1] فريد هاليداي، **ساعتان هزتا العالم: الحادي عشر من سبتمبر 2001، الأسباب والنتائج**، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص23.

[2] تشومسكي نعوم، **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص176.

ستكون لها تداعيات تتجاوز حدود الفعل القريبة، وتأثيرات تتجاوز الأطراف المباشرة المنخرطة فيه، لتسير في إعادة تشكيل التحالفات، والأوضاع العالمية بشكل أو بآخر.[1]

كلّ ذلك يجعل من عملية ربط أحداث 11 سبتمبر مع تطوراتٍ سابقة أمرا مقبولً إذا اتّضح أنّ هنالك ترابطا متسلسلً مع ما يجري، فهذا التّرابط يمتد إلى العام 1993 ، حين أعلن بريماكوف وزير الخارجية الرّوسي، أنّه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي يجب العمل على إنشاء تحالف استراتيجي بين روسيا والصين والهند، للقضاء على التغلغل الأمريكي في آسيا؛ ما دفع واشنطن للعمل من أجل السيطرة على قلب مثلث هذا التّحالف عبرَ أفغانستان، لتسهيل الوصول إلى الثروة النفطية في بحر قزوين وآسيا الوسطى وأفغانستان، ولتكون قريبة من الصين وروسيا وأعدائها المنافسين.[2]

ويمتد هذا التّرابط إلى السيطرة على العراق الذي يملك أكبر مخزون نفطي في العالم، حيث يعتبر احتلال القوات الأمريكية للعراق في العام 2003 ، خطوةً أخرى على طريق استكمال مخطط واشنطن في السيطرة والتحكم، الأمر الذي سيقودها إلى" احتواء أو" القضاء "على الحركات السلمية المتطرفة أو الأصولية المعاصرة، ثم تحجيم المد السلمي بعد إيجاد قواعد عسكرية لها في منطقة الصين والهند وباكستان القريبة من إيران وكوريا الشّمالية، اللتين اعتبرتهما من قوى الشر.[3]

نخلص إلى أنّ من المستحيل تفسير الحدث باعتباره وليد لحظته، بل هناك مجموعةً أُخرى من المحدّدات، والعوامل هيأت لوقوعه .وهذا يُعيد إلى الذهان ما روّجه كلّ من هنتنغتون وفوكوياما لما يسمى بصراع الحضارات ونهاية العالم، وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وتفككه في أوائل التّسعينيات من القرن الماضي، والتّرويج بأنّ السلم هو الخطر القادم على الغرب بعد الشيوعيّة، وعليه يجب أن يتمّ فرض فكرٍ جديد بدلً منه، يتضمن زرع بذور كراهية السلم

---

[1] المرجع نفسه، ص24.

[2] عادل المعلم، **قارعة سبتمبر**، نفس المرجع السابق، ص110.

[3] سهيلة حماد، **الأكذوبة الأمريكية الكبرى: من وراء أحداث 11 سبتمبر**، ط1، عمان: دار العلم للنشر والتوزيع، 2003، ص20.

على الغرب كافة، ذلك أنّه لو كانت حادثة طائرات نيويورك وواشنطن على أرض أخرى لما جُعِلت قضية دول العالم.[1]

أظهرت هذه العوامل، بكلّ ما تحمله من تفسيرات، الدّور الّذي لعبته واشنطن في إثارة العداء ضدها أكثر من غيرها؛ وبالتالي استهدافها بهذا العمل المروّع، وخلقت عوامل أخرى دفعت منفذي هذا الحدث للمس بها؛ كتداعيات حرب الخليج الثّانية، التي خلّفت قواتٍ أمريكية في مناطق تمثّل قدسية للمسلمين كالسّعودية، والخليج العربي وما شاع عن تدنيس الجنود الأمريكان لها، الأمر الّذي خلق رغبةً لدى الكثير من الشّباب العربي الغيور على مقدّساته، للرّد على هذا الوجود من خلال التّعرض لكلّ ما له علقة بالولايات المتحدة، وقد بدا ذلك مترابطا مع ما كان يسرد من تسجيلاتٍ لابن لادن حول ضرورة جلاء القوات الأمريكية عن الجزيرة العربية، ووقف دعم واشنطن لإسرائيل وانحيازها لها[2].

وأضاف: "إذا كان بوش الابن جاد في معاقبة الدول التي ترعى الإرهاب وتدعمه، فعليه أن يبدأ بإسرائيل التي انتخبت رئيسا لوزرائها أسوأ إرهابي في العالم وأكثرهم دموية وممارسةً للقتل الجماعي.[3]

---

[1] يوسف بعدراني، **اختطاف العالم" خطة أمريكية**، بيروت :مكتبة بيسان، 2006، ص10.

[2] عادل المعلم، **قارعة سبتمبر**، نفس المرجع السابق، ص 112.

[3] فضل الله محمد حسين، **المدنّس والمقدس أمريكا ورايةالإرهاب الدّولي**، ط 1 بيروت: رياض الرّيس للكتب والنّشر، 2003، ص**332**

- خلاصة

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسين عامًا الأخيرة سياسات ومواقف يمكن أن توصف بأنّها لم تخدم الفلسطينيين بما يحقق طموحاتهم معادية، وليست متفهمة لجوانب قضيتهم المختلفة، كما اتّسمت السياسة الأمريكية بالدّعم اللامحدود الذي قُدّم على شكل مساعدات مالية وعسكرية وسياسية لإسرائيل، رغم إدراكها أنَ" إسرائيل "دولة إحتلالية، واستيطانية قامت على حساب تشريد شعبٍ آخر وتهجيره، ورغم إدراك أمريكا أنّ سياساتها الدّاعمة، بشكل كبير، لإسرائيل تزيد من كراهية الفلسطينيين
والعرب لواشنطن، وتشكّل عامل ضغط على المصالح الأمريكية الحيوية والإستراتيجية في المنطقة العربية، وكذلك عاملاً مهددا للأمن القومي الأمريكي، إلا أنّها لم تُحدث ذاك التّحول الهام أو الجوهري تجاه القضية الفلسطينية، ولم تقف مع الشّعب الفلسطيني.

الفصل الثاني:

آليات مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد

يعتبر الإرهاب من أخطر الجرائم التي تواجهها البشرية جمعاء، والتي أصبحت تهدد المجتمعات بالزوال والدخول في دوامة العنف، مما اضطر العديد من البلدان إلى تبني سياسات وأساليب واستراتيجيات مختلفة من أجل مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة.

المبحث الأول: مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني

المطلب الأول: على المستوى الأمني والسياسي:

بداية لا بد من الإشارة إلى ما لم ينجح في تحقيقه اتحاد المغرب العربي قد نجح فيه تنظيم القاعدة في لم شمل الجماعات الإرهابية واندماجها في تكتل واحد عبر كافة هذه البلدان، وهذا ما يؤدي بدوره إلى عدم التكامل والانسجام السياسي لهذه البلدان المغاربية بسبب غياب الإدارة السياسية والخلافات الثنائية، وهذا ما حدث بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، بالإضافة إلى عدم وجود بوادر التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وحتى الثقافي بين هذه البلدان، وهذا من شأنه أن يعرقل أنظمة وحكومات هذه الدول في وضع استراتيجيات وآليات وأطر تعاونية مشتركة في مكافحة الخطر المشترك) الإرهاب(سواء في الجانب الأمني أو العسكري أو السياسي والديبلوماسي، رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات في شكل ندوات، مؤامرات واجتماعات لدراسة الملفات الأمنية الشائكة التي تهدد هذه البلدان، بالإضافة إلى التعاون العسكري وتبادل المعلومات حول مختلف التهديدات المشتركة[1].

فيما يخص التعاون الإستخباراتي والأمني تم تعزيزه بعد اجتماع طرابلس في 23 افريل 2007 ، لمواجهة تهديد القاعدة، حيث اعتمدت بلدان المنطقة الخمسة نظاما جديدا لتعزيز التنسيق بين أجهزتها الاستخباراتية، كما اعتمدوا على خطة لتبادل المعلومات والتعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة وذلك بمشاركة المدير العام للأمن الجزائري" علي تونسي "

[1] بلحاج سالم، عزوق لونيس، **الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي المتوسطي (دراسة حالة: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2016، ص 87

ونظيره المغربي" شرقي إدريس "والمدير العام للأمن الوطني السابق في ت ونس" عبد الستار بنور "وأمين اللجنة الشعبية للأمن السابق في ليبيا" ناصر المبروك عبد الله "ومدير الأمن الموريتاني" محمد ولد الشيخ محمد أحمد."

وفي هذا الشأن عرض ممثلي جهاز الأمن الجزائري آليات مكافحة الإرهاب في بلدانهم، وقدم المشاركون معلومات عن" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "ومواقعه، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات التي تستخدمها الجماعات المسلحة.

وعلى الرغم من استمرار الخلافات السياسية التي تشل مؤسسات الاتحاد المغاربي منذ أكثر من 12 سنة، وفي مقدمتها النزاع المغربي و جبهة البولي أرزيو، فإن تصاعد خطر التفجيرات الإرهابية ساهم في تكريس تقارب بين بلدان المنطقة لمواجهة الخطر المشترك، المتعلق ب" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[2].

المطلب الثاني: على المستوى القضائي والقانوني

لقد سخرت معظم الدول ترسانة قانونية متعددة الأبعاد تتضمن قوانين وتشريعات تهدف إلى عملية المنع ومكافحة الإرهاب في منطقتها وتختلف التشريعات الوطنية القانونية لمنع مكافحة الإرهاب من دولة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال دولتي الجزائر والمغرب اللتان سخرتا جملة من القوانين من أجل حماية حدودها من الخطر الإرهابي.

- أولا -الجزائر:

لم تكتف الجزائر في إطار محاربة الإرهاب بإصدار النصوص القانونية الوقائية المتعلقة بالوئام والمصالحة الوطنية فحسب، بل تعداه إلى إقرار عديد النصوص القانونية الردعية المتعلقة بمكافحة الظاهرة ما بعد ارتكاب الجريمة الإرهابية، فأصدرت المرسوم التشريعي 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب ، والذي صدر بعده الأمر رقم 95-10 المعدل لقانون الإجراءات الجزائية، والأمر رقم 95-11 المعدل لقانون العقوبات، والذي أقر عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال تخريبية أو إرهابية ماسة بأمن الدولة، حيث تم رفع عقوبة على سبيل المثال من السجن المؤبد إلى الإعدام، ومن السجن المؤقت 10 سنوات إلى 20 سنة لكل من يقوم بجرائم تتضمن أنشطة إجرامية إرهابية أو تخريبية ماسة بأمن الدولة، ويعاقب بالسجن المؤبد كل من يقوم بتأسيس جمعية أو

[2] المرجع نفسه، ص88

منظمة أو ينتمي إليها، ويكون هدفها ترهيب أو ارتكاب أعمال التخريب أو العنف، ويضاف إلى ذلك الحجز والحرمان من الحقوق الوطنية لفترة تتراوح بين 02 سنة و 10 سنوات.

بالإضافة إلى القانون رقم: 05-01 المعدل والمتمم، المتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما[3]، والذي كان له فضل كبير في محاربة الظاهرة الإرهابية وتجفيف منابع الأموال غير المشروعة المترتبة عن الأعمال الإرهابية، وكذا المستخدمة في تمويلها.

- ثانيا -المغرب:

أقرت المغرب بدورها نصوص تشريعية هامة في مجال مكافحة الإرهاب، يأتي في مقدمتها القانون رقم 03-03 بتاريخ 2003/05/28 المتعلق بمكافحة الإرهاب، والذي حدد الأفعال التي تعتبر أعمالا إرهابية خاصة تلك الأفعال التي تمس النظام العام وتستخدم فيها وسائل الترهيب والعنف، وتشمل أفعال الاعتداء على الأشخاص بمختلف صورهم التزوير والتخريب والاختطاف باستعمال الأسلحة والمتاجرة بها، حيث سنت لها عقوبة قاسية تتراوح مدتها من 10 إلى 20 سنة سجن وقد تصل إلى المؤبد.[4]

إضافة لذلك عاقب المشرع المغاربي على كل من يقوم بتقديم المساعدات لمرتكب الأفعال الإرهابية بالسجن من 05 إلى 20 سنة وغرامة مالية من 500.000 درهم إلى 2.000.000 درهم للشخص الطبيعي ومن 1.000.000 درهم إلى 5.000.000 درهم للشخص الاعتباري دون الإخلال بالعقوبات التي تقع على مسيري هذه الأشخاص الاعتبارية، وتضاعف العقوبات المذكورة في حالة العودة أو إذا استخدمت في ذلك تسهيلات توفرها وظيفة الجاني.[5]

وفي إطار محاربة مصادر تمويل الإرهاب أصدر المغرب الظهير الشريف رقم 147-93-01 المؤرخ في 1992/02/26، المتعلق بممارسة نشاط مؤسسات الإئتمام ومراقبتها ، والذي أجاز للوكيل العام للملك حق طلب معلومات حول أية عملية مشتبه في مصدرها لأنه غير

---

[3] القانون رقم 05-01 **المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها**،المؤرخ في 2005/02/06، ج.ر.ج.ج .ع. 11، لسنة 2005، المعدل والمتمم بمقتضى الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13، الصادر في: ج.ر.ج.ج .ع. 08 المؤرخة في: 2012/02/15.

[4] القانون المغربي رقم 03-03 المنفذ بمقتضى الظهير شريف رقم 140-03-01 المؤرخ في 2003/05/28.

[5] المادة 218 **من نفس القانون**.

مشروع أو مشتبه في كونها مرصودة من أجل تمويل عملية إرهابية، حينها يمكن تجميد هذه الأموال واتخاذ تدابير متعلقة بالتحقيق.[6]

المطلب الثالث: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول خاصة العربية (كالفقر، البطالة...)، هي التي تدفع أفراد وجماعات هذه الدول للجوء للقوة والعنف لضرب مصالح مستغليها وناهبي خيراتها أو للتعبير عن مشاعرهم عن هذا الوضع القاسي الذي تعاني منه.

وشكل العامل الاقتصادي دافعا أساسيا من الدوافع التي تحرك الإرهاب في المغرب العربي، فالعمليات الإرهابية قد تهدف إلى الإضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشآتها الاقتصادية الهامة، والتي تعتمد عليها هذه الدول في اقتصادها كمهاجمة المنشآت السياسية، وذلك يهدف إلى إثارة الرعب والفزع بين المتعاملين معها.

وفي حالة منطقة المغرب العربي فإن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ليست هي المصدر الوحيد للإرهاب، ولكنها يمكن أن تخلق ظروف تؤدي للتطرف والعنف والإرهاب، وهناك عدة عوامل التي أثرت وساهمت في عملية التطرف والإرهاب بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، ومن المعروف أن الإرهاب والتطرف يحدث في الغالب في المناطق الحضرية، أين يكون الناس في مواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، إذ يمكن القول أن الناس الذين يعانون من التهميش، الفقر والبطالة ويعانون من الظروف الصعبة هم الذين يتأثرون أكثر من الناس الذين يتمتعون بكل شروط
الحياة الحسنة وبالتالي هذا ما يدفعهم إلى استعمال العنف و الانخراط في الجماعات الإرهابية.[7]

[6] المادة 219 **من نفس القانون**.
[7] بلحاج سالم، عزوق لونيس، نفس المرجع السابق، ص 91

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي

ارتبط تطور التعامل منطقة المتوسط عن المستوى الإقليمي مع ظاهرة الإرهاب بتطورات فعلية محددة، تتعلق إما بوقوع عمليات إرهابية كبرى داخل دول منطقة المتوسط، أو بحدوث تطورات جهوية في ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولية كهجومات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أدت هذه النوعية من الأحداث إلى انتشار الظاهرة الإرهابية عبر الحدود الوطنية الجهوية والإقليمية ما دفع بالدول لعقد اتفاقيات ومحاولة إيجاد حلول للظاهرة.

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية العربية 1998

تأتي في مقدمة الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب بدول المغرب العربي الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الإرهاب المنعقدة في سنة 1998 بالقاهر، والتي تنص على ضرورة وضع تدابير منع ومكافحة الإرهاب من خلال منع تنظيم أو تمويل أو الاشتراك في أية صورة من صور الأعمال الإرهابية، والسهر على مكافحتها، وتكييف القوانين الداخلية بما يتماشى وأحكام الاتفاقية، والعمل على تشديد الرقابة وضمان أمن كافة المناطق، وتنسيق التعاون الأمني بين مختلف الدول العربية خاصة المتجاورة منها، بصفة عامة نصت على ضرورة تعزيز التعاون الأمني والقضائي بين الدول المعنية في مجال مكافحة الإرهاب.[8]

أولا -التعاون الأمني العربي لمكافحة الإرهاب:

إن الجريمة الإرهابية وما تمتاز به من خطورة أصبح من الصعب أن تواجهها الدول بمفردها، لذلك لجأت الدول العربية من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، إلى خلق حالة من التعاون والتكامل الأمني لمواجهة هذه الجريمة.[9]

إن التعاون الأمني من خلال الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب استند إلى ثلاث ركائز أساسية وهي:

---

[8] أحمد محسن عبد الحميد، **التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية**، (د.ب.ن)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999، ص 112

[9] المرجع نفسه، ص 113

1- تدابير أمنية لمنع الإرهاب:

تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية، تعهدت هذه الدول بالحيلولة دون تسلل أي تنظيم لحدودها البرية والبحرية والجوية لمنع أي حالات تؤدي إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية ومنع تسلل العناصر الإرهابية أو إقامتها على أراضيها، وتطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ، وبهذا المعنى فإن الدول المنظمة تمتنع عن تقديم أي مساعدة من أي نوع كان، والامتناع عن تقديم أي دعم سواء لوجيستيا أو عسكريا، وتحت أي ذريعة أو صورة من الصور، كما تلتزم الدول بحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية، وأن يتوج ذلك بإنشاء وتحديث قاعدة للبيانات والمعلومات للمتابعة ورصد الإرهابيين وتعزيز الإعلام الأمني لكشف خطورة الجماعات الإرهابية ومدى ضررها على المجتمع بكافة فعاليته[10].

2- تدابير وطنية لمكافحة الإرهاب:

وتتمثل في القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية وتسليمهم، كذلك توفير الحماية للعاملين على تطبيق العدالة ولمصادر المعلومات والشهود، وإقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك تشجيع وتأمين المواطنين على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية.

3- تعاون عربي لمنع ومكافحة الإرهاب:

نجحت الاتفاقية عندما تبنت مبدأ رئيسي في مجال منع ومكافحة الإرهاب هو مبدأ تصعيب الهدف وهو مبدأ وقائي[11] ، وهو يعني أن تتخذ الجهات الأمنية التدابير والإجراءات الأمنية التي من شانها الحيلولة دون وصول أسلحة ومتفجرات إلى أيدي الإرهابيين، وتبادل المعلومات المتعلقة بأنشطة الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها ومن ثم تحويلها دون ارتكاب المزيد من الحوادث الإرهابية.

وبغية الوصول إلى مستوى أمني عربي رفيع لمستوى اتفقت الدول العربية على أن تتعاون فيما بينها على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية وتوفير المساعدات

---

[10] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق ، ص 95

[11] أحمد حسنين سويدان، **الارهاب في ضل المتغيرات الدولية**، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 13

الفنية لإعداد برامج عقد دورات تدريبية مشتركة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية ولرفع مستوى أدائه.[12]

ثانيا- التعاون القضائي العربي لمكافحة الإرهاب:

ونقصد به التعاون بين السلطات القضائية في مجال إجراءات الاستدلال التحقيق والضبط وإجراءات المكافحة لمرتكبي الجرائم الإرهابية، ويجري التعاون القضائي في إجراءات المواد المدنية والجنائية والإنابة القضائية.[13]

كما أكدت المادة 05 من الاتفاقية العربية من تسليم المجرمين" تتعهد كل من الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكومين عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أي دولة من هذه الدول، وذلك طبقا للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية" كما نصت الاتفاقية في مادتها 15 على أن ترسل طلبات الإنابة القضائية في القضايا المدنية والتجارية والإدارية وقضايا الأحوال الشخصية مباشرة إلى الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب إلى الجهة المطلوبة إليها تنفيذ الإنابة لدى أي طرف متعاقد، أما الإنابة في المسائل الجزائية المطلوب تنفيذها لدى أي طرف من الأطراف المتعاقدة فترسل مباشرة عن طريق وزارة العدل لدى كل منها، ويراعي في تنفيذ الاتفاقية في مجال التعاون القضائي ضوابط تسليم المجرمين، وهو ما يتضمن عدم التعرض للتعاون القضائي مع اعتبارات السيادة الإقليمية لدولة[14].

أما فيما يخص آليات التنفيذ القانوني في" إجراءات التسليم "يكون تبادل طلبات التسليم بين الجهات المختصة المتخصصة في الدول المتعاقدة مباشرة أو عن طريق وزارات العدل بها، أو ما يقوم مقامها، أو بالطريق الدبلوماسي يقدم طلب التسليم كتابيا مصحوبا بما يلي:

1- أصل حكم الإدانة أو أمر القبض أو أية أو ا رق لها نفس القوة، صادرة طبقا للأوضاع المقررة في قانون الدولة الطالبة، أو صورة رسمية مما تقدم.

2- بيان بالأفعال المطلوب التسليم من أجلها يوضح فيه زمان ومكان ارتكابها وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة عليها، وصورة من هذه المواد.

---

[12] محمد حسن مصيلحي، **الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، السعودية: المؤتمر العالمي لموقف الإسلام من الإرهاب، 2004، ص 47.

[13] شوقي بدر عبد المنعم، **أحكام الإبانة القضائية في القانون الدولي**، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 1978، ص 10.

[14] بلحاج سالم، عزوق لونيس، نفس المرجع السابق، ص 98.

3- أوصاف الشخص المطلوب تسليمه بأكبر قدر ممكن من الدقة، وأية بيانات أخرى من شأنها تحديد شخصيته وجنسيته وهويته.

أما فيما يخص" إجراءات الإنابة القضائية "يجب أن تتضمن طلبات الإنابة القضائية البيانات التالية[15]:

- الجهة المختصة الصادر عنها الطلب
- موضوع الطلب وسببه .
- تحديد هوية الشخص المعني بالإنابة وجنسيته بقدر الإمكان .
- بيان الجريمة التي تطلب الإنابة بسببها وتكييفها القانوني، والعقوبة المقررة على اقترافها، وأكبر قدر ممكن من المعلومات عن ظروفها مما يمكن من دقة تنفيذ الإنابة القضائية.

ويوجه طلب الإنابة القضائية من وزارة العدل في الدولة الطالبة، إلى وزارة العدل في الدولة المطلوبة إليها، ويمكن أن يوجه طلب الإنابة القضائية مباشرة من الجهات القضائية إلى الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها، ويجوز أن تحال الردود مباشرة عن طريق هذه الجهة، كل رفض للإنابة القضائية يجب أن يكون مسببا.

وأكدت الاتفاقية في مادتها 41 أنه لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة أن تبدي أي تحفظ ينطوي صراحة ضمنا على مخالفة نصوص هذه الاتفاقية، أو خروج عن أهدافها.[16]

المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء

فضلا عن تعاون دول المغرب العربي على مستوى الاتفاقية العربية، أدى إلى التنسيق الأمني والعسكري بين دول المنطقة ودول الساحل والصحراء في إطار مكافحة الظاهرة الإرهابية والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة، المخدرات، التهريب والمتاجرة بالأسلحة،... وسوف نعرض الخطط التي اتبعتها كما يلي:

[15] شوقي بدر عبد المنعم، نفس المرجع السابق، ص ص 10 - 11.
[16] شوقي بدر عبد المنعم، نفس المرجع السابق، ص ص 11 - 12.

أولا ـ تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود الجزائرية المالية لتعقب القاعدة:

اتفقت الجزائر ومالي على تنسيق الجهود العسكرية الميدانية للتصدي للقاعدة والتهريب والهجرة السرية وذلك عن طريق تسيير دوريات مشتركة على طول حدودهما بهدف السماح لقوتهما بتعقب المشبوهين وسط الامتداد الصحراوي الذي يجمعهما .وصرح في هذا الإطار وزير الدفاع وقدامى المحاربين المالي" ناتيبي بليا "يوم 04 جوان 2008 ، عقب جلسة مع رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة "أن الجزائر ومالي تقومان بأعمال يتم في شانها التشاور حول المشاكل المرتبطة بأمن حدودهما المشتركة من أجل تسييرها سويا كما قال" :"لقد تبادلنا وجهات النظر حول الانشغالات المشتركة التي تمس أمن حدودنا، كما قررنا القيام بأعمال في ظل التشاور من أجل تسيير هذا المشكل الحساس جدا[17]."

في هذا الشأن تم الاتفاق بين وزارتي الدفاع للبلدين حول تسيير دوريات عسكرية مشتركة على طول الحدود الفاصلة بين البلدين، والتي يتعدى طولها 1300 كلم، وهذه الدوريات المشتركة متخصصة تجوب البوادي والطرق الصحراوية، تستفيد من تدريب خاص وتستخدم وسائل حديثة لتأمين حدود وأحياء البادية في عمق الصحراء على بعد مئات الكيلومترات من المدن والمراكز الحضارية الكبرى المتاخمة للحدود، حيث يتحرك أمراء القاعدة و مهربو الأسلحة والمخدرات وشبكات الهجرة السرية بهدف السماح لقوات تتخصص في تأمين الحدود بتعاقب المشبوهين خاصة في الجهة الشرقية للحدود اتجاه موريتانيا، على اعتبارها المنطقة الأكثر" انفلاتا "بحكم أن الجماعات الإرهابية تتخذها كقاعدة خلفية لتوفير المعدات والتجهيزات والذخيرة، هذا في ظل عدم قدرة" باماكو "على بسط تغطية أمنية مشددة على مناطقها الشمالية.

لقد صنفت الجزائر هذه الدوريات ضمن الأعمال التي لا يتعارض نشاطها مع دور الوساطة الذي تقوم به الجزائر فيما يخص المشكل التوارقي.

[17] بلحاج سالم، عزوق لونيس، نفس المرجع السابق ، ص 100.

ثانيا -المساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي OGA واستغلالها:

نشأت فكرة إنشاء منظمة الدرك الإفريقي ب داكار" السنغال "في أكتوبر 2001 بمناسبة انعقاد ملتقى حول الحفاظ على السلامة واحترام الحريات العمومية المنظم من طرف الدرك السنغالي على غرار قوات الدرك الأوربية.

وتمت المصادقة على الاتفاقية المتمحورة على إنشائها في أفريل 2003 ، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2008 ، وذلك بمناسبة أشغال اجتماع مسؤولي مصالح الدرك الأفارقة بداكار بمشاركة 25بلد إفريقي، وتم تعيين 3 مكاتب إقليمية وانتخاب رئيس المنظمة وتعيين السكرتير العام، وبالنسبة للمكتب الإقليمي للمنظمة التي تظم دول المغرب ودول الساحل سيكون مقره في الجزائر . وهي عبارة عن إطار منسجم للتعاون والتبادل بين مصالح الدرك للبلدان الأعضاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وسيسمح بتوفير شبكة استعلامات تغطي 26 بلدا من القارة، أي ما يعادل 260 مليون فرد.

تهتم بإقامة تعاون فعال للمساهمة في ترقية العلاقات السليمة بين الدول وتنسيق الجهود والقضاء على بعض الآفات خاصة المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود وتعزيز التبادلات عن طريق خلق جسور لتبادل المعلومات والمخابرات والتجارب لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والتفكير في إيجاد حلول ملائمة للتصدي لها بشكل جماعي.[18]

ثالثا -تشكيل لجنة من أجهزة الاستخبارات المغاربية لواجهة الإرهاب في المنطقة:

بعد اجتماع قادة مخابرات دول المغرب لعربي في منتصف شهر فيفري 2009 بموريتانيا، قرروا تشكيل لجنة عليا لبحث عدم الاستقرار في منطقة الصحراء الكبرى ونفوذ الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية فيها .كما تقرر تشكيل لجنة عالية المستوى للتنسيق مع دولتي مالي والنيجر، بغرض ملاحقة الجماعات الإرهابية وحصارها، خاصة مع الضغط الذي تعرضت له حكومة موريتانيا لقبول طلب من دول أ وروبية، على رأسها فرنسا، بريطانيا، لاستغلال أراضيها وأجوائها في الحرب على الإرهاب، بعد تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اختطاف الرهائن الأوربيين والدبلوماسي الكندي روبرت فولر "ومساعده" لويس غاي "إذ أن الجزائر وليبيا رفضتا بشدة أي وجود عسكري في حدودهما الجوية خوف من تكرار السيناريو

[18] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق ، ص ص 100 - 101

الباكستاني، وتتخوف دول المغرب العربي من استغلال الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا، للحرب على الإرهاب في مد نفوذها بمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى[19].

ربعا - ندوة دول الساحل لمحاربة الإرهاب بمقاربة متكاملة وشاملة مارس 2010 :

توجهت أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الصحراوي حول موضوع الإرهاب ورهان الأمن في المنطقة التي انعقدت بتاريخ 2010/03/16، بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة بحضور سبع دول هي : الجزائر، مالي، موريتانيا، تشاد، ليبيا، بوركينافاسو النيجر بإصدار بيان ختامي حرص خلاله الوزراء على التذكير بأن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته ومحاربته يجب أن تتم وفق مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول مستويات عديدة وطنية وثنائية وجهوية وحتى دولية[20].

وذكر الوزراء بصفة خاصة أن التعاون على المستويين الثنائي والجهوي يشكل إطار لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أي تنازلات اتجاه الإرهاب وارتباطاته، وعبر الوزراء عن ارتياحهم لاعتماد مؤتمر الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن الدولي في دورته العادية الثالثة عشر (13) يوم 03 جويلية 2009 لقرارات تجرم دفع الفدية إلى لأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو الكيانات الإرهابية، يشمل هذا القرار رقم 256 الذي يجرم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية وأكدوا في هذا الخصوص على ضرورة تطبق توصيات اجتماعهم هذا، خاصة تلك المتعلقة باجتماع رؤساء الأركان ومسؤولي مكافحة الإرهاب بالجزائر العاصمة خلال أفريل 2010 واعتبروا الوزراء أن الآفات التي تهدد المنطقة وذات الصلة الوثيقة بالإرهاب كالجريمة العابرة للحدود والتجارة غير الشرعية للأسلحة والمخدرات والبشر تمثل عائقا أمام جود التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤكدين على ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة وضرورة مواصلة الجهود في إطار مقاربة شاملة ومتضامنة.

وأكدوا على أهمية تنفيذ برامج تنمية مستدامة من اجل تحسين ظروف السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي بالخصوص لفائدة الشباب، وفي هذا الإطار تعتبر تقوية التعاون العابر

---

[19] نبيل بويبية، **الصحراء منطقة في الأمنية التحديات تجاه الجزائرية المقاربة** مذكرة **الكبرى**، مكملة لنيل شهادة في السياسية، العلوم الماجستير في العلوم والسياسية الإعلام ، ص 166. 2010 - 2011، الجزائر3 ، كلية جامعة

[20] المرجع نفسه ، ص 166

للحدود بهدف تحسين ظروف معيشة السكان وكذا دعم المشاريع الهيكلة الكبرى ذات البعد الجهوي من آليات مجالات العمل بدول المنطقة، وقد اعتبرت عملية التآزر الإنسانية في مواجهة الحالات الطارئة كتعبير عن تضامن جهوي فعال[21].

خامسا - اجتماع قادة جيوش الساحل في 13 أفريل 2010 :

حسب وزارة الدفاع الجزائرية فإن هذا الاجتماع المنعقد بتاريخ 13 أفريل 2010 في الجزائر العاصمة الذي يحظره رؤساء أركان سبع دول :الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تشاد، المالي، النيجر وبوركينافاسو، يأتي في إطار" تقويم الوضع الأمني السائد في المنطقة الساحلية الصحراوية "وامتداد لاجتماع وزراء الشؤون الخارجية لهذه الدول في الجزائر في 16 مارس 2010، وكذلك في ضوء النتائج المسجلة على صعيد" تجديد هذه الدول لالتزاماتها ضمن إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية المتصلة "في إشارة إلى ما تقول أجهزة أمن المنطقة أنه" تحالف نشيط بين الإرهاب وجرائم المخدرات."

وقالت وزارة الدفاع" إن الأطراف المعنية بالاجتماع حددت إستراتيجية لتبادل التحليلات والمعلومات حول الوضع السائد وتطورات مكافحة الإرهاب في كل من هذه الدول وتداعياته على المحيط الجهوي، والنظر في سبل ووسائل استعدادات إستراتيجية مشتركة ومسؤولة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.[22]

سادسا -إنشاء ورشة عمل حول تعزيز قد ا رت دول غرب إفريقيا لمكافحة الإرهاب:

تهدف ورشة العمل حول تعزيز قدرات دول غرب إفريقيا لمكافحة الإرهاب المنعقدة بالجزائر إلى التركيز على أهمية تدريب رجال الشرطة والجمارك والجيش في مجال مراقبة الحدود وتهريب الأسلحة .بالإضافة إلى السماح للخبراء الأفارقة بالمشاركة في تدريب متميز تم تموله كل من إيطاليا، وألمانيا وأشار في هذا الصدد مدير المركز الإفريقي للدراسات والبحث بالنيابة" إلياس بوكراغ "إلى وجود ثلاثة عناصر تؤدي إلى هشاشة أمن المنطقة غربي القارة الإفريقية من بينها فتح الحدود أمام التدفقات الاقتصادية والثقافية والديمغرافية، ما يساعد الإرهابيين

---

[21] غنية قمراوي ، **المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل والصحراء** ، نقلا عن : www.djazairess.com/echorouk/49546

[22] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، ص 104.

وعصابات الجريمة المنظمة التي تغتنم فتح الحدود وتستغلها لصالحها ومن بين النقاط التي تجعل المنطقة هشة ولا تشجع الشعوب على المشاركة في مكافحة الإرهاب هي عجز بلدانهم.[23]

المطلب الثالث :مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية الإفريقية والاتحاد الإفريقي

أولا- مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية الإفريقية:

جرى إقرار هذه الاتفاقية من جانب القمة الإفريقية الثالثة والثلاثين (33) في الجزائر عام1999 ، مما وفر إطار للعمل الجماعي الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب، وتضمنت هذه الاتفاقية تعريفا محددا للإرهاب، وحددت بدقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف مجالات منع ومكافحة الإرهاب، كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول في هذا المجال بما فيها بلدان المغرب العربي.

في الوقت نفسه، أنشأ الاتحاد الإفريقي وحدة مكافحة الإرهاب تتبع مفوض السلم والأمن بصورة مباشرة، وهي مكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا والبروتوكولات الملحقة بها وخطط العمل المنبثقة عنها وسوف تتلقى الوحدة التقارير الوطنية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا منع ومكافحة الإرهاب، ثم تقوم بإعداد قائمة بالأفراد والمنظمات المتورطة في الأنشطة الإرهابية فضلا عن قادة شبكات الدعم المالي واللوجيستي العابرة للحدود، والتي تتولى تمويل و إسناد العمليات الإرهابية[24].

إن التطور البارز في الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب يتمثل في إقرار معاهدة الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، التي قطعت خطوات أبعد في اتجاه تعزيز التعاون الإفريقي في مجال منع ومكافحة الإرهاب.

كما نصت المادة 13 منها على إنشاء المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب، والهدف منه جمع ونشر المعلومات والدراسات والتحليلات عن الإرهاب والجماعات الإرهابية كما يوفر برامج تدريبية من تنظيم اجتماعات ومؤتمرات، من اجل منع ومكافحة الأعمال الإرهابية في إفريقيا، كما يتولى المركز مساعدة الدول الإفريقية في تطوير الخبرات والإستراتيجيات الخاصة بمنع ومكافحة الإرهاب، لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب والبروتوكول

[23] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، ص 105.
[24] المرجع نفسه، ص ص 105 - 106.

الملحق بها، وخطة العمل المنبثقة عنها والقرارات الأخرى ذات الصلة التي صدرت عن أجهزة الاتحاد الإفريقي، كما دعت المعاهدة الدول الأعضاء لتقديم المساندة الكاملة للمركز والقيام بدور نشط في أنشطته.

وامتدادا لهذا التوجه، قررت القمة ذاتها تشجيع التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة التطرف، باعتبار ظاهرة التطرف كانت قد باتت في التصاعد منذ ذلك الحين، بل أصبحت هذه الظاهرة من مصادر الصراع الرئيسية على الساحة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن قرار القمة الإفريقية لم يحدد آليات معينة للتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة التطرف، و إنما جعلها واحدة من مجالات عمل آليات منع و إدارة وحل الصراعات الإفريقية، والتي كانت تظم شبكة من مراكز المعلومات التي تعمل على تجميع وتحليل المعلومات بشأن الصراعات الداخلية في إفريقيا، ثم تقديمها إلى الجهاز المركزي للآلية من اجل القيام بعملية صنع القرارات المتعلقة بالمسائل الأمنية المختلفة لمنع و إدارة وحل الصراعات[25].

ثانيا -مكافحة الإرهاب في إطار الاتحاد الإفريقي:

لقد بدأت مسيرة بناء الاتحاد الإفريقي مع انعقاد مؤتمر الدول الأعضاء لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر في جويلية 1999 ، فقد وافق المؤتمر على قبول دعوة الرئيس الليبي لعقد قمة استثنائية للمنظمة في مدينة سيرت في بداية شهر سبتمبر في العام ذاته، من أجل تباحث بشأن سبل تطوير وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية، ومن هذه القمة تم رسميا اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وكانت قمة (لوسكا) عاصمة ا زمبيا، التي عقدت في جويلية 2001 القمة الختامية لمنظمة الوحدة الإفريقية، ففيها أعلن قيام الاتحاد الذي حل محل المنظمة، وتمت الموافقة على القانون التأسيس بالإجماع ودخل حيز التنفيذ في جويلية 2002 .[26]

ولقد كانت الأبعاد الأمنية احد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة القارية الجديدة حيث استحوذت مسألة مواجهة الإرهاب عل حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة، إذ ارتكز

---

[25] **شؤون عربية**، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 2008، ص ،**"ملتبسة وتطبيقات غامضة تعريفات :الإرهاب** أحمد إبراهيم محمود ، **مفهوم** .30

[26] Bangoura Dominique**, L'union africaine face aux de paix : de sécurité et de la éfaillanced**, Paris : l'harmattan , Press, 2003, p.18.

التعامل مع الظاهرة الإرهابية في إطار الاتحاد الإفريقي على انه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون وانتهاكا لحقوق الإنسان، وإنما تعتبر عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإفريقية، ولذلك تضمن الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي إدانة الأعمال الإرهاب، باعتبار ذلك واحد من المبادئ الأساسية لعمل الاتحاد الإفريقي.[27]

وتبنى القادة الأفارقة خلال قمة" سيرت "الليبية، المنعقدة في جوان 2009 ، مشروع قانون بناء على اقتراح جزائري يجرم الفدية لإطلاق صراح رهائن، ولقي المقترح إجماعا واسعا استنكر من خلاله الأفارقة دفع الفديات" فهذه الممارسة يجب أن تصبح غير مشروعة لأن الإرهابيين يستخدمون هذه الأموال في تمويل العنف."

لقيت الصياغة التي طرحتها الجزائر إجماعا من قبل قادة الاتحاد الإفريقي المؤلف من 53 عضوا، وصوتوا لصالح القرار ضد دفع فديات للجماعات الإرهابية ولا يشمل القرار الفديات والأموال المدفوعة للتنظيمات الإرهابية فحسب، ولكن أيضا للجماعات المتمردة والقراصنة على خلفية إمكانية تحويل هذه الأموال لصالح" القاعدة" وقال الاتحاد الإفريقي إن دول القارة عبرت عن خشيتها من وقوع أموال الفدية المدفوعة للخاطفين في الصومال ومنطقة الصحراء في أيدي "القاعدة "وحلفائها، وجاء في القرار" أن الاتحاد الإفريقي يدين بشدة دفع أموال للجماعات الإرهابية لتأمين تحرير الرهائن ويطالب المجتمع الدولي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية."

وقد قادت الجزائر حملة دبلوماسية واسعة في أرقة الاتحاد، خلال انعقاد القمة وقبلها، للتسريع في إصدار القرار على أمل أن لا يتأجل لقمة لاحقة، وقد جرى الاتفاق على النص المبدئي لدى مفاوضيه السلم والأمن في الاتحاد التي يرأسها الجزائري "رمضان لعمامرة"، وأصبح موضوع دفع الفدية محور اهتمام بعد سلسلة من عمليات خطف الأجانب في منطقة الصحراء المترامية الأطراف التي تقطنها أعداد صغيرة من السكان على مسافات متباعدة التي تمتد عبر أراضي الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا.

وقادت الجزائر الجهود من اجل التضييق على دفع الأموال، على اعتبار أن" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "يستخدم أموال الفدية التي يتلقاها في الدول المجاورة لتمويل عملياته الدموية، وجاء التحول للنظر في الملف منذ حادثة خطف أكثر من 30 سائحا أوروبيا في

[27] نبيل بوبيبة، نفس المرجع السابق ، ص 151.

صحراء الجزائر في 2003 لكن الأمر أخذ بعدا آخر في خضم الحرب على فرع" القاعدة "في شمال القارة[28].

[28] نبيل بوبيية ، نفس المرجع السابق ، ص 152.

المبحث الثالث :آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي

المطلب الأول :آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب

أولا -الجمعية العامة:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في 08 سبتمبر2006 ، وهذا يمثل المرة الأولى التي تتفق فيها الدول الأعضاء على إطار استراتيجي وعالمي شامل لمكافحة الإرهاب، وتحدد الإستراتيجيات تدابير ملموسة لكي تتخذها الدول الأعضاء فرديا وجماعيا من أجل معالجة الأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب ومنع ومكافحة الإرهاب، وتعزيز قدراتها الفردية والجماعية في القيام بذلك وحماية حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب، وتدعو الإستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة وتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة في الإستراتيجية وتدعو في الوقت ذاته كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها.

وتتخذ إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها إجراءات في عدد من المجالات تماشيا مع الاستراتيجيات بصفتها الفردية، ومن خلال الجهود المشتركة المبذولة إطار فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب CTITF.

أما فيما يخص التنسيق والتعاون تعمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، التي أنشأها الأمين العام سنة 2005 ، على كفالة التنسيق والاتساق بوجه عام بين 24 كيانا على الأقل في منظومة الأمم المتحدة ضالعة في جهود مكافحة الإرهاب، وقد وضعت فرقة العمل برنامج عمل وأنشأت فرق عاملة للاضطلاع بمجموعة أولى من الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجية.

وهذه المبادرات تشمل نطاقا واسعا من جوانب الإستراتيجية وتتضمن ما يل :

- مساعدة دول الأعضاء في تنفيذ الإستراتيجية بطريقة متكاملة.
- إدخال مكافحة الإرهاب كعامل في منع الصراعات.
- توفير محفل لمعالجة الاستبداد السياسي والاقتصادي خاصة بين الشباب.
- تحسين ما تقوم به الأمم المتحدة من تنسيق في مجال التخطيط للاستجابة لأي هجوم إرهابي تستخدم فيه مواد نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو حتى إشعاعية.

ـ الجمع ما بين الجهات المعنية والشركاء لمناقشة إساءة استغلال الانترنيت لخدمة أغراض الإرهابيين وتحديد سبل مبتكرة للتصدي لذلك.

ـ إيجاد طرق للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب .

ـ مساعدة البلدان في تعزيز التشريعات المحلية لحماية حقوق الإنسان من أجل الامتثال للمعايير الدولية.

ـ الجمع ما بين ضحايا من مختلف أنحاء العالم لتحديد احتياجاتهم والاستجابات الحكومية الممكنة.

وتقوم فرقة العمل بتنمية التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومن بينها :منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة(ISESCO)، والاتحاد الأوربي (UE)، المجلس الأوربي (COE) ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا (OSCE) .

أما فيما يخص معالجة الأوضاع التي تقتضي إلى انتشار الإرهاب لقد ساعد الممثلون الخاصون للأمين العام ومبعوثوه، بدعم على سبيل الوساطة وبمساندتهم في إدارة الشؤون السياسية، على تسيير التوصل إلى اتفاقات سلام في 13 صراع في مختلف أنحاء العالم منذ عام 2001، وتستعمل وحدة دعم الوساطة ومكتب دعم بناء السلام اللذان أنشأتهما الإدارة مؤخرا على زيادة تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال صنع السلام وبنائه، وقررت الجمعية العامة باتخاذ عدة تدابير للصد ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

أولا -التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة:

وهذا نجده في القرار 30/34 الصادر بتاريخ 18 ديسمبر 1972، حيث يمثل مقدمة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، لهذا أبدت عن قلقها إزاء هذه الأعمال ودعت مختلف الدول إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تناولت مشكلة الإرهاب.

ثانيا -التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي:

وذلك من خلال القرار46/51 الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1991، لهذا قام الأمين العام آنذاك للأمم المتحدة عرضا تحليليا حول زيادة الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشان الإرهاب كما تم التطرق إلى منع قيام الإرهابيين لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

ومن خلال القرار 57/27 أعربت الجمعية العامة عن ارتياحها عن المصادقة من طرف العديد من الدول على الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بمكافحة الإرهاب الدولي، وهذا ما يعني أن هناك اتساع في نطاق تنفيذها.

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 62/272 أن مكافحة الإرهاب مسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء في المقام الأول، لهذا يجب تنفيذ الإستراتيجية مع تعزيز الدور المهم الذي تقوم به الأمم المتحدة مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، لهذا تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.[29]

المطلب الثاني :الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب

نصب الاهتمام الأمريكي في إطار الجهود منع ومكافحة الإرهاب إلى منطقة المغرب العربي والساحل، التي تعتبر واحدة من ساحات الإرهاب الرئيسية في إفريقيا حيث تنظر الإدارة الأمريكية إلى منطقة الساحل والمغرب العربي باعتبارها قاعدة خلفية لتنظيم القاعدة، إفريقيا سواء في الساحل مناطق بسبب محاولات عناصر القاعدة البحث عن ملاذ آمن في أو في المغرب العربي مستفيدة في ذلك ضعف وسوء تسيير السلطات الحكومية في هذه الدول فضلا عن وجود اضطرابات وصراعات داخلية يتيح لتنظيم القاعدة العثور بسهولة على حلفاء محليين في هذه الدول.[30]

[29] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق ، ص 112
[30] محمد إبراهيم محمود، نفس المرجع السابق ، ص 16

وعمقت أحداث 11 سبتمبر 2001 من التوجه الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا خاصة في منطقة الساحل والمغرب العربي، خوفا مما يشكله تنظيم القاعدة من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، وبناء على هذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها:

أولا -مبادرة عموم الساحل

حيث قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل في 07نوفمبر 2002 ، واستهدفت أربع دول هي :مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، بهدف تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، إذا صممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها في مواجهة الأنشطة المريبة لانتقال الأشخاص والسلع والتصدي لعمليات تهريب السلاح والمخدرات وانتقال العناصر الإرهابية وبموجب هذا البرنامج قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوربية بتقديم خدمة التدريب لرفع كفاءة القوات المحلية وبناء قدراتها، الأمر الذي اشتمل على موضوعات التكتيكات الصغرى، والملاحة البرية لاكتساب مهارات الميدان عند العمل في الأقاليم الصحراوية، بالإضافة إلى الدعم المادي بتوفير وسائل الانتقال المناسبة لطبيعة الأرض، ومعدات الاتصالات المتقدمة.

تضمنت المبادرة العمل على إنشاء عنصر التنسيق بين الدول المتجاورة وتنميطه في عمليات ضبط الحدود والسيطرة عليها، وجرى تطبيقها بين المجموعة المحدودة من تلك الدول كتجربة قابلة للتطوير والتوسيع، حيث اشتملت على بناء آلية تنظيم الجمع بين المسؤولين عن الأجهزة المدنية والعسكرية المعنية بالدول الأربع لتشجيع أساليب التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها.

وانتهت مبادرة PSI في ديسمبر 2004 ، واستطاعت أن تحقق بعض النجاحات فقد تمكنت من تجهيز" وحدة لرد فعل السريعة "لدى كل من الدول المشاركة فيها، ومن أكبر نجاحات البرنامج القبض على" عبد الرزاق البارا " وهو شخصية بارزة في الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذي سلم إلى الحكومة الجزائرية في 2004 .

ثانيا -المبادرة المضادة للإرهاب في شرق إفريقيا L'initiative antiterroriste en Afrique de l'Est

أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق" جورج دبليو بوش "على هذه المبادرة في جوان 2003بتمويل مبدئي يقدر ب 100 مليون دولار، تشمل هذه المبادرة الأمنية المساعدة في تأمين الحدود والسواحل، تدريب وتعليم أعوان الشرطة، والأمن والجمارك، وبناء بنك معلومات حول الإرهابيين المتواجدين في المنطقة والقضاء على مصادر تمويلهم وتحسين برامج التعليم لدول المنطقة.[31]

ـ ثالثا مبادرة بان الساحل – L'initiative Pan-Sahel

قام الرئيس الأمريكي" جرج دبليو بوش "بالتعاون والتنسيق بين كل من البيت الأبيض والمكتب الأمريكي للحرب على الإرهاب، كذا البنتاغون، بالإعلان عن مبادرة الساحل في 10 جانفي 2004 ولملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة والتي سبقتها مرحلة تمهيدية للتخطيط والإعداد لتنفيذها، حيث أشار" جيمس ل-جونز " القائد الأعلى للقيادة الأوربية إلى تنامي الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أن د ول هذه المنطقة تعد من أفقر الدول في العالم، ولا يمكنها تحمل كل هذه الأعباء الأمنية بمفردها إذ علينا مساعدتها في تأمين حدودها وتأمين المنطقة بشكل عام، ومن بين التحديات التي تعد أهم التهديدات للأمن في العالم يجب بالطبع التركيز على الإرهاب وفق الإستراتيجية الأمريكية للحرب الشاملة على الإرهاب، التي تقوم على تتبع الإرهابيين والجماعات الإرهابية في العديد من المناطق في العالم، والقضاء عليها حيث قال "جونز" :"يجب علينا أن نذهب حيث يوجد الإرهابيون"

إن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وبسبب اتساعها وتضاريسها الصعبة والطبيعية المناخية القاسية يتعذر العمل والعيش فيها ومراقبتها، إذ أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية لتجمع الجماعات الإرهابية المتطرفة، كذا سوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء والقيام بعملياتها، بالإشارة إلى اختطاف السياح الأوربيين سنة 2003 في الجنوب الجزائري من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

[31] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق، ص 116

تم إرسال ما يقارب 500 جندي أمريكي تحت اسم الفريق المعادي للإرهاب في إطار مبادرة بان الساحل "وصرحت المبعوثة الأمريكية من طرف كتابة الخارجية باميلا(بريد جويتر) في نواكشوط، ضد الأطراف التي سمت التحركات العسكرية في المنطقة، بالغزو الأمريكي معلنة بأن فريق الجنود الأمريكي سيتم وضعه في المنطقة الحدودية المالية النيجيرية، ولا تنوي البقاء على الأراضي الموريتانية.[32]

رابعا- الشراكة من اجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP

تعتبر شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP) التي أنشأت عام 2005 امتدادا لمبادرة" بان الساحل "مع توسع نطاق المبادرة، حيث ألحقت دول المغرب العربي بها[33]، ويمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها: "استراتيجية متعددة الأوجه ومتعددة السنوات، تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وترسيخ قدرات التعاون بين قوات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة.

اهتمت المبادرة بالجانب التنموي وبالمساعدات واحتفظت أيضا بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل" فلقد حاولت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المبادرة الجمع بين القوة الصلبة والناعمة لتقوية جهود مكافحة الإرهاب ودعم الحكم الديمقراطي و إضعاف الأيديولوجيات الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم ، قدرت ميزانية المبادرة بـ 500 مليون دولار ، وذلك بداية من سنة 2007 ، إلى غاية 2013 ، وتقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بـ 40% من اجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات.[34]

---

[32] H. Jeremy Keenan, **The Dark Sahara : America s war on terror in Africa,** ,London: Pluto Press, 2009, p. 13

[33] أسماء رسولي، **بعد الأمريكية الإستراتيجية في الإفريقي الساحل مكانة أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الدبلوماسية فرع باتنة، لخضر الحاج السياسية، جامعة الدولية، 2010، ص، 102

[34] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق، ص 119

تعتبر عمليات فلينتلوك في جوان 2005 أول تطبيقات المبادرة حيث جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذا مشاركات من الحلف الأطلسي وتجري تدريبات فلينتوك لعام 2014 في النيجر، حيث نشرت الولايات المتحدة نحو 100 عسكري وطائرات استطلاع غير مسلحة.[35]

وتم نقد هذه المبادرة من خلال كونها تركز على رفع القدرات العسكرية دون الاهتمام برفع مستوى الشرطة، أي أنها رغم اهتمامها بالجانب المدني تعطي الأولوية للجانب العسكري.

خامسا - دور الافريكوم AFRICOM

افري كوم أو" القوات الأمريكية الإفريقية "التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق" جورج دبليو بوش " قرار بتكوينها في 06 فيفري 2007 ، كي تكون مركزا مستقلا للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القرارات العسكرية الأمريكية في أوروبا. ويذكر أن" الافري كوم "مؤلفة من ألف (1000) عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية تشمل كامل القارة الإفريقية باستثناء مصر التابعة للقيادة المركزية في ميامي.

وتتولى مهمة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت تشرف عليها مباشرة وزارة الخارجية الأمريكية، وفي الواقع أضيفت هذه القيادة إلى القيادات الخمس المتمركزة في مناطق العالم، من ضمنها القيادة الأمريكية في أوربا، القيادة المركزية الأمريكية، القيادة الأمريكية للمحيط الهادي.

أما اختصاصاتها، فهي مطالبة بتقديم تقرير مباشر إلى الرئيس الأمريكي، لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مرات عديدة الضغط على الج ا زئر بقبول استضافة هذه القاعدة في دول الصحراء من ألمانيا إلى الجزائر، باعتبارها الأقرب من أوربا، ولخبرتها الطويلة في محاربة الإرهاب إلا أن الجزائر رفضت هذا المقترح بشدة بدعوى عدم قبول الوجود العسكري لأي كان على أراضيها حفاظا على استقلال هذه الدول وحفاظا على امن المنطقة.

[35] أسماء رسولي ، نفس المرجع السابق، ص، 134

وجاء الرد الجزائري سريعا على هذا بالتصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الجزائري الأسبق" يزيد زرهوني "عقب استهداف مقر الحكومة الجزائرية في 2007 برفض الجزائر دعوى محاربة الإرهاب بقبول مقر الافري كوم والضغط عليها تحت أي ذريعة كانت للزج بهم في مخططات إقليمية للتدخل في شؤون الدول الإفريقية، هذه الأخيرة سرعان ما سجلت رفضها للمشروع الأمريكي ولفكرة الزج ببلدها في الحرب الأمريكية على الإرهاب على اعتبار أن المخطط الأمريكي يستهدفها بالدرجة الأولى، كما سجلت من التجربة القريبة، أن الإرهاب لا يسبق الوجود العسكري الأمريكي بل يتبعه، وفي أحسن الأحوال يرافقه، وهذا ما يفسر مثلا الإصرار الرسمي الجزائري على التأكيد بأن الأعمال الإرهابية التي كانت تحصل في الجزائر هي من فعل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال.[36]

المطلب الثالث :الدور الأوروبي في مكافحة الإرهاب

لقد لعب الاتحاد الأوربي دور هام في مجال مكافحة الإرهاب حيث يعتبر الإرهاب كتهديد لكل الدول والشعوب ويضع في خطر سلامة وامن الأفراد، القيم والديمقراطية والحقوق والحريات، بصفة عامة عندما يضرب الأبرياء ، ويعتبر الإرهابيين كمجرمين ولا مبررات له، لهذا تعتبر إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب من خلال الركائز الأساسية الأربع، وهي الوقاية، الحماية، المتابعة والاستجابة كرد فعل للتهديد الذي يمارسه الإرهاب على الساحة الدولية.

1- الوقاية :

وهذا لمنع الأفراد من الاتجاه إلى الإرهاب والقيام بعمليات إرهابية وكذلك تطور أشكال وأنواع الإرهاب عبر الأجيال المستقبلية أي بمعنى آخر نوعية الأشخاص من أخطار الإرهاب والعمليات الإرهابية وهذا بمنع انتشار الأفكار التطرفية والراديكالية التي نشرتها الجماعات الإرهابية والقاعدة التي تستهدف عقول الشباب والأجيال لإقناعهم للانضمام إلى صفوفها واستقطاب اكبر عدد ممكن من الشباب فجميع المجتمعات ضد التعصب الديني الذي يبرر الإرهاب ما يقوم به من خراب واستهداف الأبرياء والمجتمعات الأخرى.[37]

[36] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق، ص 120

[37] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق، ص ص، 122 - 123.

2- **الحماية:**

تعتبر كذلك عنصر أساسي في إستراتيجية مكافحة الإرهاب، وهذا بحماية الأشخاص والممتلكات العامة وإنقاص من كثرة وتزايد العمليات الإرهابية، والفساد الذي تخلفه تلك العمليات وهذا بتجنيد اكبر عدد ممكن من رجال الأمن والمراقبين في الحدود والأماكن العمومية، وحماية المستهدفين كذلك حماية الحدود الخارجية، وتطوير الوسائل التكنولوجية والحديثة والالكترونية ووسائل المراقبة وثائق بيومترية، الاتصالات ومخططات أمنية، واتخاذ إجراءات أمنية سواء في وسائل النقل، المطارات داخل الطائرات والميناءات.

3- **المتابعة :**

أي ملاحقة الإرهابيين عبر الحدود، ومنعهم من القيام بمخططات إرهابية تستهدف الأماكن العامة، والإخلال بنظامهم وصفوفهم، وسد كل المنافذ التي تمولهم، ومنعهم من امتلاك الوسائل والأسلحة التي يستعملونها في عملياتهم الإرهابية ومتابعتهم قضائيا باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي في إطار عمل وحدوي ومنظم بجمع جميع الدول لتوحيد سياسات الجوار لمكافحة الإرهاب كإصدار قرارات وقف دولي.

4- **الاستجابة :**

أورد الفعل كآلية أخرى لمحاربة الإرهاب فانعكاسات الهجمات والعمليات الإرهابية لا يمكن تجنبها بشكل نهائي فيجب العمل على مقابلة واحتواء هذه العمليات عند حدوثها، بالوقوف عليها وتسييرها بشكل لا يسمح غرس لدى المواطنين الخوف والرعب وتجنب حدوث انتشار هذه العمليات في أماكن

أخرى وبلدان أخرى مجاورة أي تعميمها وهذا بالاتصالات المباشرة والتغطية الحصرية للأحداث عبر وسائل الإعلام وأيضا بتجنيد رجال الحماية المدنية للمتضررين والعسكريين و الرجال المدنيين ورجال النظام العام، ونظام المراقبة والسرعة في الاستجابة للحالات الاستعجالية واحتواء الأوضاع وتطوير الوسائل الملائمة لذلك، وكذلك التضامن مع المتضررين وتعويض عائلاتهم.

وضع رؤساء الدول والأعضاء في برلمان الاتحاد الأوربي خطة أمنية لمكافحة الإرهاب في 2001/09/21، و أهم ما جاء فيها :

ـ أمر بحبس المتهم في أية دولة من دول الاتحاد الأوربي

ـ وضع تعريف مشترك للحدث الإرهابي، الذي يتوجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل به في قوانينها الداخلية وأن تطبق على الفعل الإرهابي العقوبة الأدنى داخل جميع دول الاتحاد وبذلك لا يجوز تخفيف العقوبة، والهدف من ذلك قطع الفرصة على الفاعل اللجوء إلى دولة أوروبية أخرى يجرم قانونها بعقوبة اقل من الدولة التي حدث فيها العمل الإرهابي.[38]

وقررت اللجنة الأوربية في 2001/10/03، تجميد أرصدة لـ 27 منظمة وأفراد يعتقد أنهم ساهموا في تمويل أعمال إرهابية إلا أنه بعد تفجيرات مدريد في 2003/03/11 ألن الإتحاد الأوروبي تضامنه مع الشعب الإسباني وأضاف للخطة الأمنية ضد الإرهاب سبعة عناصر رئيسية وهي كالتالي:

ـ العمل على تقوية الاجتهادات الدولية الموجهة ضد مكافحة الإرهاب

ـ زيادة عدد مؤسسات الاتحاد الأوربي وزيادة عدد أعضائها للتحري ومقاضاة المتهمين

ـ تضيق الطريق أمام الإرهابيين للوصول إلى المصادر التي تمولهم

ـ حماية وسائل النقل الدولي، وتجهيز نظام فعال لمراقبة الحدود و تقوية التنسيق بين دول الأعضاء حتى يتمكن الاتحاد الأوربي من تجنب الهجمات الإرهابية والتعامل مع تبعاتها

ـ تحديد العوامل التي تساهم في تجنيد الإرهابيين

ـ دفع دول العالم الثالث على تقوية مكافحتها للإرهاب وصادقت اللجنة الأوربية على الخطة حيث طلبت من الاتحاد الأوربي بإقامة آلية لتبادل المعلومات وخاصة بين رجال الأمن ومؤسسات الدول والمخابرات واعتمدت دول الاتحاد خطط سرية لشن حملة ضد رجال الدين المتشددين ولغة الخطاب التي تنطوي على الكراهية.

[38] بلحاج سالم ، عزوق لونيس ، نفس المرجع السابق، ص 122

كما تعمل الدول الأوربية على:

مركز لتنسيق وتبادل المعلومات: يختص المركز التابع لمفوضية مكافحة الإرهاب في تنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة المعنية في البلدان الأوربية وذلك عبر جهاز الشرطة الأوربي" يوروبول "في بروكسيل والنيابة الأوربية سبل التعاون وتعمل أجهزة مخابرات امريكية مع نظيرتها الأوربية على تحسين سبل التعاون بينهما من اجل منع حدوث أعمال إرهابية والتصدي لمنافذها.

شراكة الاتحاد الأوربي الإستراتيجية مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأدنى والأوسط اصدر مجلس أوربا في بروكسيل في ديسمبر 2003 تكليفا بصياغة إستراتيجية شاملة اتجاه منطقة البحر المتوسط والشرق الأدنى والأوسط، تم عرض التقرير الختامي للمجلس الأوربي تحت عنوان شراكة الاتحاد الأوربي الإستراتيجية مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط والأدنى وذلك في جوان 2004 وهدف هذه الشراكة الإستراتيجية هو التوصل إلى تعاون مشترك يساهم فيه الجانبان ويدعم السلام والرخاء والتقدم في المنطقة[39].

[39] سن الهاشمي حنش، **التعاون الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، 2011 - 2012، ص ص، 71 - 72.

الخاتمة

لقد أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر الإجرامية التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان في العالم، كما أن هذه الظاهرة لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بحضارة بعينها، ونظرا للانتشار الواسع للأعمال الإرهابية تيقنت الدول من ضرورة العمل على توحيد الجهود الدولية في سبيل الوصول إلى وسائل كفيلة بقمع الأعمال الإرهابية، وكما بلغ اليوم حدا لا يمكن معه بقاء البشرية واقفة مكتوفة الأيدي، كونها من أبشع جرائم هذا العصر وأكثرها وحشيه، ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الأمنيين وتقويض المكتسبات الحضارية في كثير من بلدان العالم، كما يهدد الإرهاب كل الدول والأمن الإقليمي للأمم ومصالحها الحيوية، ولهذا تسعى الدول إلى إيجاد السبل الكفيلة التي تمكن من التصدي لهذه الظاهرة.

وقد حاولت بلدان منطقة المتوسط في هذا الشأن تعزيز التعاون في إطار مواجهة وتجنب التهديدات الأمنية، وهذا على مستوى الوطني في عدة مجالات الأمني، السياسي، القضائي، وعلى المستوى الإقليمي سواء في إطار الاتفاقية العربية، الاتحاد الإفريقي، فعلى المستوى الدولي قامت بعقد عدة اتفاقيات، سواء مع منظمة الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي.

أما البعد الأمني فيعتبر أهم الأبعاد التي يجب على دول المنطقة المتوسطية الاعتماد عليها أو الاهتمام بها في سياساتها الداخلية أو على مستوى البلدان المجاورة ودول الساحل وذلك باعتبار أن أي تغيير في مناخ المنطقة على الصعيد الأمني له تأثير مباشر على الوضع الداخلي لكل دولة، بالإضافة إلى ذلك البعد الثقافي والتنشئة السياسية، وهذا ما تفتقر إليه دول المنطقة، كون أن انتشار الفكر الجهادي في المنطقة خاصة في الساحل يساعد على تنامي قوة الإرهاب وتوسيع نشاطاته، وجعل من المنطقة قاعدة رئيسية لتنفيذ مخططاتها وهذا ينعكس سلبا على دول منطقة المتوسط.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

ـ الإرهاب لا دين له ولا هوية ولا وطن.

ـ ليس هناك اتفاق واضح وشامل للإرهاب، بسبب اختلاف أشكاله وأسبابه وأهدافه واختلاف منطلقات الدول ومصالحها.

ـ إن الإرهاب المعاصر أصبح يتخذ الكثير من الأشكال والأنماط إضافة إلى الشكل التقليدي، فإنه يركز على أنماط أخرى شديدة الخطورة كالإرهاب البيولوجي.

ـ تعزيز أواصر التعاون الدولي متعددة الأطراف بغرض التوصل إلى أفضل الطرق والأساليب في مكافحة الإرهاب.

ـ إن الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة الإرهاب سواء في صورها القانونية أو الإجرائية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذت الطابع العلاجي أي أن المكافحة تأتي وتنصب على ما بعد الحادث الإرهابي، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالبا ما تقارب الظاهرة امنيا، وهذا ليس بغريب ذلك أن هول وجسامة الأعمال الإرهابية غالبا ما تجعل صانع القرار يرتكزون على الجهة القائمة بالفعل، في حين يتم إهمال الأسباب الرئيسية الي دفعت للقيام بهذه الأفعال الإرهابية.

ـ لمعالجة الإرهاب بأسلوب علمي منهجي، لابد من النظر إلى كافة جوانبه وأبعاده المختلقة فالمعالجة الحقيقة تكمن في معرفة الأسباب الدافعة للإرهاب.

ـ إن المعالجة الفعلية لظاهرة الإرهاب تكمن أولا في معرفة الأسباب الدافعة لمثل هذه الظاهرة التي تحتاج إلى معالجة موضوعيه، ثم البحث عن السبل الكفيلة بالتصدي للجرائم الإرهابية.

I. المراجع العربية

1. الكتب

1. إبراهيم شريف، **أوروبا ـ دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية**، مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية، 1960.
2. إبراهيم عيد نايل، **السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1996.
3. أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003
4. أحمد إبراهيم محمود ، **مفهومالإرهاب :تعريفاتغامضةوتطبيقاتملتبسة"،شؤون عربية**، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 2008.
5. أحمد أبو الروس، **الإرهاب والتطرف والعنف الدولي**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001
6. أحمد فتحي سرور، **حكم القانون في مواجهة الإرهاب**، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009
7. أحمد محسن عبد الحميد، **التعاونالأمنيالعربيوالتحدياتالأمنية**، (د.ب.ن)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.
8. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية، أصولها**، القاهرة مكتب عين شمس، 1988
9. تشومسكي نعوم، **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، تر: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي
10. الجسماني عبد علي، **علم النفس وتطبيقاته التربوية والاجتماعية**، بغداد: مكتبة الفكر العربي، 1984
11. حسن علي ديب، **أربع طائرات هزّت العالم**،ط1،بيروت دار المنارة للطّباعة والنّشر والتوزيع العلمي، 2002
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2002
13. خالد ابراهيم عبد اللطيف، **الإرهاب الدولي**، ط1، بيروت: دار الكتب العالمية، 2010.
14. رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية**، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989.
15. سمير صارم، **النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية**، مجلة الفكر السياسي، العدد18-19، ربيع-صيف، 2003
16. سهيلة حماد، **الأكذوبة الأمريكية الكبرى: من وراء أحداث 11 سبتمبر**، ط1، عمان: دار العلم للنشر والتوزيع، 2003

17.شوقي بدر عبد المنعم، **أحكام الإبانة القضائية في القانون الدولي**، (د.ب.ن): (د.د.ن)، 1978
18.طشطوش هايل عبد المولى، **الإرهاب حقيقته ومعناه دراسة تحليلية للإرهاب من حيث المعنى، الخلفية التاريخية، الدوافع والأسباب، الأشكال والأنواع، الإرهاب المعاصر**، اربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2008
19.عادل المعلم، وأخرون، **قارعة سبتمبر**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
20. عبد العزيز مخيمر، **الإرهاب الدولي**، القاهرة : دار النهضة العربية، 1986
21. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزئ الأول، ط2 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995
22. عزت سيد إسماعيل، **سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف**، الكويت: منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988
23. عيد محمد فتحي، **واقع الإرهاب في العالم العربي**، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999
24. غراهام إيفازو، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004
25.فريد هاليداي، **ساعتان هزتا العالم: الحادي عشر من سبتمبر 2001، الأسباب والنتائج**، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001
26.فضلاللهمحمدحسين، **المدنّسوالمقدسأمريكاورايةالإرهابالدّولي**، ط 1 بيروت: رياضالرّيسللكتبوالنّشر، 2003
27.مايكل كلير، **الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002
28.محمد السيد سليم، **العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991.
29.محمد عوض الترتوري، و عرفات أغادير جويحان، **علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية التربوية لدراسة الإرهاب**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006
30. محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999
31. مدحت رمضان، **جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعية والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي "دراسة مقارنة"**، القاهرة: دار النهضة العربية، سنة1995
32.ميسان تيري، **11 أيول 2011 الخديعة المرعبة لم تصطدم أي طائرة بمبنى البنتاغون**، تر: سوزان قانان و مايا سلمان، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 2002
33. هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي**، ط1، الإسكندرية: منشورات جامعة الإسكندرية، 2010

34. هيثم عبد السلام محمد، **مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية**، ط1،بيروت: دار الكتب العلمية، 2005

35. يوسف بعدراني،**اختطافالعالم" خطةأمريكية**، بيروت :مكتبةبيسان، 2006

2. القوانين

1. القانون المغربي رقم 03-03 **المتعلق بمجال مكافحة الإرهاب**، المنفذ بمقتضى الظهير شريف رقم 140-03-01 المؤرخ في 2003/05/28.
2. القانون رقم 05-01 **المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها**،المؤرخ في 2005/02/06، ج.ر.ج.ج .ع. 11، لسنة 2005، المعدل والمتمم بمقتضى الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 2012/02/13، الصادر في: ج.ر.ج.ج .ع. 08 المؤرخة في: 2012/02/15.

3. الدراسات المنشورة

1. أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2010.
2. بلحاج سالم، عزوق لونيس، **الظاهرة الإرهابية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي المتوسطي (دراسة حالة: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، جامعة تيزي وزو، 2016.
3. صلاح الدين عامر، **المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، سنة 1976
4. محسن الهاشمي حنش،**التعاون الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، 2011 - 2012
5. نبيل بويبية،**المقاربةالجزائريةتجاهالتحدياتالأمنيةفيمنطقةالصحراءالكبرى**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعةالجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2010 - 2011

6. وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية ، الأمن والتعاون، جامعة تيزي وزو، 2014/06/08

4. المجلات

1. أحمد حسنين سويدان، **الإرهاب في ضل المتغيرات الدولية،** ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005
2. خليل حسن، **ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد،** لبنان: منشورات حلبي الحقوقية إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة، سنة 1976.
3. صابر محمد عنتر، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحييد البحر المتوسط إضافة للأمن العربي،** مجلة قضايا عربية، العدد4، 1980
4. عبد اللطيف خالد، **مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط،** مجلة السياسة الدولية،مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد123، 1996
5. محمد حسن مصيلحي، **الإرهاب مظاهره وأشكاله وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب،** السعودية: المؤتمر العالمي لموقف الإسلام من الإرهاب، 2004
6. نزيه نعيم شلالا،**الارهاب الدولي والعمالة الجنائية،** بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، 2003

II. المراجع الأجنبية.

1. Bangoura Dominique**, L'union africaine face aux de paix : de sécurité et de la éfaillanced**, Paris : l'harmattanPress, 2003
2. H. Jeremy Keenan, **The Dark Sahara : America s war on terror in Africa,** ,London:Pluto Press, 2009
3. Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, **Toute la géographie du monde**, Paris : Fayard, 2007
4. La Rousse De poche, **Dictionnaire des noms communs des noms propre de grammaire en Frances** par Brodard et tapin, 1990

5. Le Robert micro, **Dictionnaire de langue française imprime en Italie** par (La typographié avaise, 1.s.p.a), 1998
6. Maurice Rieutard&Loitribot la spirée, **Le bassin méditerranéen enquête de sens**, Paris : Editionpublieur, 2000

III. المواقع الالكترونية

1. عامر هناندة، **أحداث 11 سبتمبر 2001**، متحصل عليه من الموقع:
https://ar.wikipedia.org/wiki/ 2020-05-04 على الساعة: 15:47
2. غنية قمراوي ، **المؤتمر الوزاري لدول منطقة الساحل والصحراء**، المتحصل عليه من الموقع:
www.djazairess.com/echorouk/49546

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية الإرهاب 9

المطلب الأول: تعريف الإرهاب والمفاهيم المشابهة لمصطلح للإرهاب..... **9**

المطلب الثاني: أهداف الإرهاب..... **14**

المطلب الثالث: دوافع الإرهاب..... **15**

المطلب الرابع: أشكال وأنواع الإرهاب..... **18**

المبحث الثاني: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المتوسط..... 22

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط..... **22**

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط..... **27**

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط..... **30**

المبحث الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001..... 33

المطلب الأول: لمحة حول أحداث 11 سبتمبر .2001 ..... **33**

المطلب الثاني: أسباب ودوافع أحداث 11 سبتمبر 2001 ..... **35**

خلاصة..... **39**

الفصل الثاني: آليات مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تمهيد..... 41

المبحث الأول: مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني..... 41

المطلب الأول: على المستوى الأمني و السياسي..... **41**

المطلب الثاني: على المستوى القضائي والقانوني..... **42**

المطلب الثالث: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي..... **44**

المبحث الثاني: مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي..... 45

المطلب الأول: مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية العربية 1998..... **45**

المطلب الثاني: مكافحة الإرهاب عبر دول الساحل والصحراء..... **48**

المطلب الثالث: مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاقية الإفريقية والإتحاد الإفريقي..... **53**

المبحث الثالث: آليات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي..... 57

المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب..... **57**

المطلب الثاني: الدور الأمريكي في مكافحة الإرهاب..... **59**

المطلب الثالث: الدور الأوروبي في مكافحة الإرهاب..... **64**

الخاتمة..... 68

قائمة المراجع 70

الملاحق

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط	25

ملخص

We dealt with this memorandum entitled the problem of terrorism in the Mediterranean region after the events of 11 September 2001, and the following problem was addressed : What is impact of terrorism on the Mediterranean region after the events of 11 September 2001?

Within the framework of this study, a plan concept of two chapters was adopted, the first chapter in which we dealt the conceptual framework of the study includes the concept of terrorism, the geostrategic position of the Mediterranean region, and an overview of the events of 11 September 2001, In the second chapter, we discussed the mechanism of combating terrorism in the Mediterranean region after the events of 11 September 2001, in which we dealt with how to combat terrorism at several levels.